اكتساب الأحكام بالتشابه

دراســـة نحـويـــة

إعـداد

دكتورة/ فاطمة أحمد علي حسن

مدرس اللغويات

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية-

جامعة الأزهر - مصر

١٤٤٦ هـ- ٢٠٢٥م

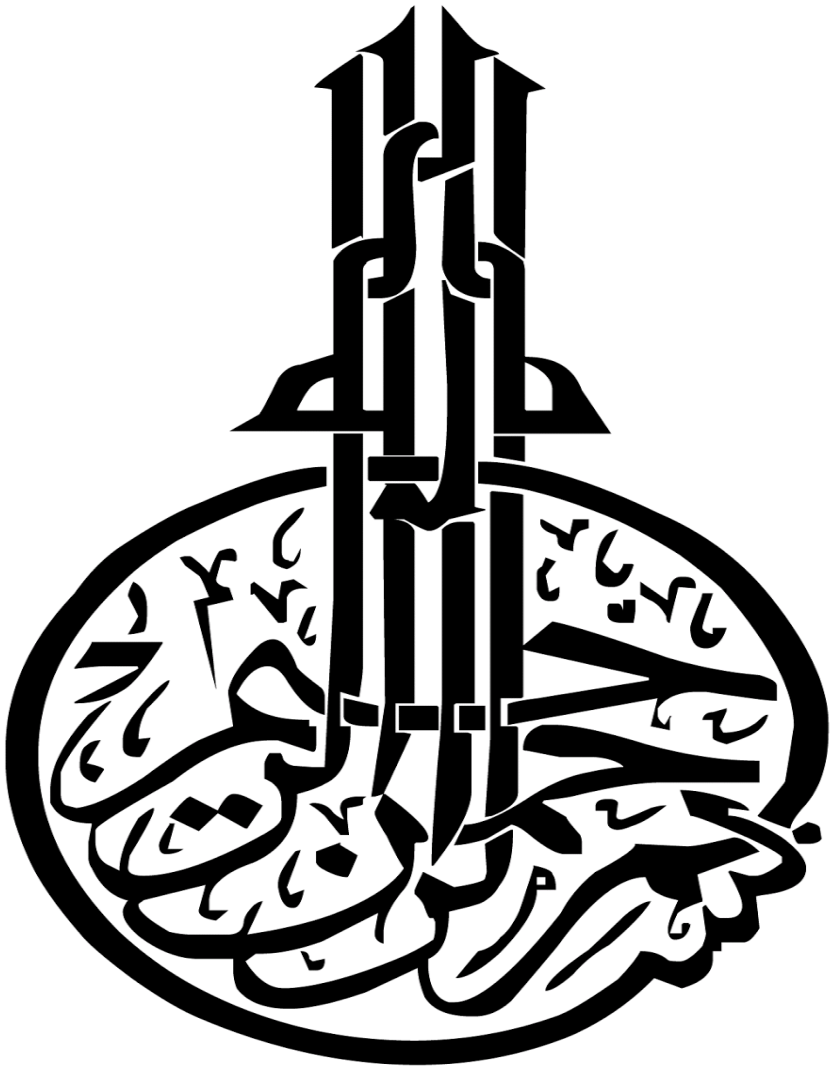

اكتساب الأحكام بالتشابه -دراسة نحوية

فاطمة أحمد علي حسن
قسم اللغويات - كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية-جامعة الأزهر
البريد الإلكتروني:
Fatimaahmed.18@azhar.edu.eg

الملخص:

وردت في اللغة العربية كلمات خالفت حكم نظائرها لما شابهت غيرها، واستحقت بهذا الشبه اكتساب حكم ما أشبهته، وقد فطن النحاة إلىٰ هذه الظاهرة، وعللوا بها في كتبهم، ومن الأمثلة علىٰ ذلك: الأسماء لما شابهت الحروف خرجت عن حكم نظائرها من الإعراب، واكتسبت البناء من الحروف التي شابهتها، وكذلك الفعل المضارع لما أشبه الاسم استحق بهذا الشبه أن يخرج عن حكم نظائره، واكتسب الإعراب لمشابهته للمعرب، وكذلك فإن الأصل في الأسماء ألا تعمل، ولكن الأسماء التي شابهت الأفعال استحقت بهذا الشبه العمل، وإذا نظرنا إلىٰ الحروف سنجد الحروف المشبهة بالفعل، وهي (إنّ) وأخواتها، لما شابهت الأفعال استحقت العمل، فنصبت المبتدأ تشبيها بالمفعول، ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل، ومع أن الشبيه يتشارك في الحكم مع ما أشبهه، إلا أن المشبه بالشيء لا يقوىٰ قوته، فالأصل أقوىٰ من الفرع، وإذا دخل عليه ما يخرجه عن شبهه رُدّ إلىٰ أصله. ويقع التشابه في كل أنواع الكلمات، وفي هذا البحث مواضع للتشابه بين أنواع الكلمات، والتي استحق الشبيه اكتساب الحكم من المشبه به، ثم كانت الخاتمة، واشتملت علىٰ أبرز النتائج التي توصلت إليها.

الكلمات المفتاحية:

اكتساب -الحكم-الشبه – النحو

Acquiring judgments by similarity - a grammatical study

Fatima Ahmed Ali Hassan
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Alexandria, Al-Azhar University, Egypt.
Emial *Fatimaahmed.18@azhar.edu.eg:*

Abstract:

There are words in the Arabic language that differ from the rules of their counterparts because they resemble each other. And because of this similarity ،it deserved to acquire the ruling of what it resembled. Grammarians were aware of this phenomenon and explained it in their books. Examples of this include: When nouns resemble letters ،they departed from the ruling of their counterparts in terms of inflection and acquired the structure from the letters to which they resembled. Likewise ،the present tense verb ،since it resembles a noun ، deserves ،due to this similarity ،to be excluded from the rule of its counterparts ،and acquires the i'rab due to its similarity to the inflected verb. Likewise ،the basic principle for nouns is that they do not function ،but the nouns that resemble verbs deserve ،due to this similarity ،to function. If we look at the letters ،we will find the letters that resemble verbs ،which are (inna) and its sisters. Since they resemble verbs ،they deserve the function ،so they place the subject in the accusative case ، resembling the object ،and raise the predicate ،resembling the agent. Although the similar shares the rule with what it resembles ،the thing that is likened to something is not as strong as it ،so the root is stronger than the branch ،and if something enters into it that takes it out of its resemblance ،it is returned to its root.

Similarity occurs in all types of words ،and in this research there are places of similarity between types of words ،which deserve the similarity to gain the ruling from the thing to which it is compared. Then there was the conclusion ،which included the most prominent results that I arrived at.

Keywords:

Acquisition - Judgment - Similarity – Grammar.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ النبي الأمين، المبعوث رحمة للعالمين، وعلىٰ صحبه وآل بيته الأطهار المقربين، ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين، وبعد:

فإن هذا البحث يهدف إلىٰ تسليط الضوء علىٰ ظاهرة نحوية، وهي: (**اكتساب الأحكام بالتشابه**)، والتأصيل لها من كتب النحاة، وتعني أن بعض الكلمات قد تخرج عن أصلها، وتُعطَىٰ حكمَ شيء آخر لمشابهةٍ بينهما، كالأسماء المبنية، لما أشبهت الحرف خرجت عن حكم أصلها وهو الإعراب، وأعطيت حكم البناء كالحروف، وكذلك الفعل المضارع، فإنه أعرب لمشابهة الاسم، وكذلك (إنَّ) وأخواتها، فإنها تعمل لشبه الفعل، فتنصب الاسم، وترفع الخبر، ومنه أيضا علة عمل اسم الفاعل، فإنه يعمل لشبه الفعل، والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة أوردتها في هذا البحث.

إن علاقة التشابه تفسر لنا الكثير من الأحكام النحوية، التي خرج فيها اللفظ عن حكم نظائره، واستحق حكما جديدا، وقد أشار النحاة الأوائل إلىٰ التشابه الوارد بين الألفاظ، وعللوا به في كتبهم، ومن ذلك قول ابن السراج: "وقد يشبهون الشيء بالشيءِ وإن كان بعيدًا منه"(١). وقال غيره: "والشّيء قد يخرج عن بابه لمجرّد الشّبه بغيره(٢).

ولقد بذل النحاة مجهودات عظيمة في سبيل الكشف عن العلاقة بين الكلمات المتشابهة، وتحديد أوجه الشبه بينها، وبيان أثر العمل بالمشابهة علىٰ التركيب

(١) الأصول ٢/ ١٤٧.

(٢) اللمحة في شرح الملحة ١/ ٥٠٧.

النحوي، والسياق، وإذا نظرنا إلىٰ الأمثلة الواردة عن العرب، والتي اكتسب فيه الفرع حكم الأصل لما شابهه، نخلص أن العلاقة بينهما إما أن تكون علاقة (**تطفل**)، فيأخذ المشبه حكم المشبه به فقط، مثل الأسماء المبنية، لما أشبهت الحروف أخذت حكم البناء، أو علاقة (**تقارض**)، فيأخذ كلا الطرفين الحكم من الطرف الآخر، مثل: الأفعال المضارعة لما أشبهت اسم الفاعل أعربت، وأسماء الأفعال لما أشبهت الفعل عملت عمله، فكلاهما تأثر بالشبه من الآخر.

ويمكن أن يقسم التشابه إلىٰ تشابه من حيث المعنىٰ فقط، وتشابه من حيث اللفظ فقط، وتشابه من حيث المعنىٰ واللفظ، ومع أن المشبه يكتسب الحكم من المشبه به، إلا أنه لا يسوىٰ بين الفرع والأصل، فما هو أصل في نفسه أقوىٰ من المشبه به، ولذلك نجد أن المشبه ينقص عن المشبه في الحكم المستحق. ومثال ذلك الصفة المشبهة تعمل لشبه اسم الفاعل إلا أنه لا يجوز أن يتقدم معمولها عليها بخلاف اسم الفاعل، وإذا زال الشبه رد إلىٰ المشبه إلىٰ أصله. وكما يحمل الفرع علىٰ الأصل للمشابهة بينهما، فإنه أيضا يحمل الفرع علىٰ الفرع للتشابه بينهما.

ويرجع سبب اختياري لهذا الموضوع ما يلي:

الكشف عن المقصود بالمشابهة في الدرس النحوي، والكلمات التي شابهت غيرها فأخذت حكمها، ومعرفة الأحكام المكتسبة بالمشابهة، ومعرفة الشيء إذا أشبه غيره فأخذ حكمه يصير مثل الشبيه أو ينقص عنه درجة، وما نوع العلاقة بين المتشابهين أهي من طرف واحد، أم كلا الطرفين أخذا من بعضهما؟، وما الأحكام المترتبة علىٰ هذه العلاقة؟، وإبراز ما حمل فيه فرع علىٰ أصل، وما حمل فيه فرع علىٰ فرع.

الدراسات السابقة:

لقد سُبق هذا البحث بعدد من الأبحاث القريبة من هذا الموضوع، ومنها:

بحث بعنوان: (العمل بالشبه في النحو العربي شروطة والأحكام المترتبة عليه-دراسة تحليلية في باب النواسخ). د/ رمضان خميس عباس الفسطاوي، وهو بحث منشور في حولية كلية اللغة العربية بجرجا. ٢٠١٥م.

وبحث بعنوان: (أثر المشابهة في النحو العربي) د. خير الدين فتاح عيسىٰ، مجلةجامعة تكريت، العدد (٨) ٢٠٠٩م، ويهدف هذا البحث إلىٰ دراسة المشابهة في النحو من جهتين: أصول النحو عن طريق القياس، ودراسة أثر المشابهة في العوامل، **وهناك بحث بعنوان: (أثر المشابهة بين الأسماء والأفعال والحروف في الإعراب والبناء)**، د. الصديق خضر بابكر، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد (٤٠) ٢٠١٨م.

وكذلك بحث قصير بعنوان: (البعد الوظيفي لمقولة الشبه في الدرس النحوي)، د. مصطفىٰ وداد القيسي، كلية الآداب الجامعة العراقية، ٢٠٢٠م، وهو بحث عن استعمال الشبه في الأبواب النحوية، وفي التفكير النحوي، وفي تقعيد القواعد.

وهذا البحث يختلف عن سابقيه من حيث: اختصاصه بدراسة ما خرج عن أصله، وخالف نظائره، وشابه غيره، فاكتسب حكم ما أشبهه، كما زاد عليهم في البحث في العلاقة بين المتشابهين، بين التطفل والتقارض، والتركيز علىٰ درجة التشابه، وتوضيح الفرق بين المتشابهين، وبيان النقص الذي لحق الفرع عن الأصل، والأحكام المترتبة علىٰ هذا التشابه، وإبراز ما حمل فيه فرع علىٰ أصل، وما حمل فيه فرع علىٰ علىٰ فرع، وكذلك يختلف في تقسيمه وطريقة عرض ودراسة المسائل.

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج التحليلي.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن تكون الخطة على النحو الآتي:

أولا-المقدمة، وتحدثت فيها عن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأما التمهيد فعنوانه: (مفهوم التشابه النحوي، والأحكام المتعلقة به).

وأما البحث فقد قسمته على النحو التالي:

الفصل الأول-التشابه في الأسماء.

المبحث الأول-الأسماء المبنية لشبه الحرف أو الفعل.

المبحث الثاني-الأسماء الممنوعة من الصرف لشبه الفعل.

المبحث الثالث-الأسماء العاملة عمل الفعل للشبه بينهما.

الفصل الثاني-التشابه في الحروف.

المبحث الأول-الحروف المشبهة بالفعل.

المطلب الأول-التشابه في اللفظ: الحروف المشبهات بـ (ليس).

المطلب الثاني-التشابه في اللفظ والمعنى: (إنَّ) وأخواتها.

المبحث الثاني-الحروف المشبهة بالحروف.

المطلب الأول: (لا) النافية للجنس.

المطلب الثاني: الحروف الناصبة للفعل المضارع.

المطلب الثالث: الحروف الجازمة للفعل المضارع.

الفصل الثالث-التشابه في الأفعال

المبحث الأول-مشابهة الفعل للاسم.

المبحث الثاني-مشابهة الفعل للحرف

المبحث الثالث-التقارض بين فعل التعجب والتفضيل.

وختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها، ثم ثبت بالمصادر والمراجع، والله أسأل التوفيق والسداد إنه نعم المولى ونعم النصير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد: مفهوم التشابه النحوي والأحكام المتعلقة به

أولا- تعريف التشابه لغة:

التشابه من الشَبه، والشِبْه والشَبَه لغتان، يقال: هذا شِبْهُهُ، أي شَبيهَهُ. وبينهما شَبَهٌ بالتحريك، والشُبْهَةُ: الالتباسُ. والمشتبهات من الأمور: المشْكِلاتُ. والمتشابهات: المتماثلات. وتَشَبَّهَ فلان بكذا. والتَشْبيهُ: التمثيل(١).

وهو مصدرٌ سُمي به، يقال: الشبه بينهما ظاهر، وفي فلان شبه من فلان، ولا يقال: فلان شبه، والشبه عند الفقهاء: الصفة التي إذا اشترك فيها الأصل والفرع وجب اشتراكهما في الحكم، وعند المتكلمين ما إذا اشترك فيه اثنان كانا مثلين، والفرق بين الشبه والشبيه، أن الشبه يستعمل في كل شيء، وقلما يستعمل الشبيه إلا في المتجانسين، فيقال: (زيد يشبه الأسد)، أو: (شبه الكلب)، ولا يقولون: (شبيه الأسد)، و(شبيه الكلب)، فإذا قلت: (زيد شبيه عمرو)، فقد بالغت في تشبيهه به، وأجريته مجرىٰ ما ثبت لنفسه وإضافته إليه إضافة صحيحة(٢).

والتشبيه مستدع طرفين مشبهًا، ومشبهًا به، واشتراكًا بينهما من وجه، وافتراقا من آخر(٣).

وقد ذكر ابن قتيبة أن أصل (التّشابه): أن يشبه اللفظ اللفظ في الظاهر، والمعنيان مختلفان. قال الله جل وعز في وصف ثمر الجنة: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ (٤)، أي:

---

(١) الصحاح (شبه) ٧/ ٢٢٣٦.

(٢) معجم الفروق اللغوية ١/ ٢٩٣.

(٣) مفتاح العلوم ١/ ٣٣٢.

(٤) تأويل مشكل القرآن ١/ ٦٨.

متّفق المناظر، مختلف الطّعوم. وقال: ﴿تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ﴾[١] أي: يشبه بعضها بعضا في الكفر والقسوة. ومنه يقال: (اشتبه عليّ الأمر)، إذا أشبه غيره فلم تكد تفرّق بينهما، و(شبّهت عليّ): إذا لبّست الحقّ بالباطل، ومنه قيل لأصحاب المخاريق: أصحاب الشّبه، لأنهم يشبّهون الباطل بالحق.[٢]

ثانيا-في اصطلاح النحاة:

استخدم النحاة كثيرا مصطلح التشابه، وإن كانوا لم يصطلحوا علىٰ تعريف معين له، ولكن من خلال مؤلفاتهم نفهم أنها لا تعني أن المشبه والمشبه به مشتركان في جميع الأوجه، ولكن في بعض الأمور، فقد نص سيبويه علىٰ ذلك عند قوله: "وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثلَه فىٰ جميع أحواله، وسترىٰ ذلك فىٰ كلامهم كثيراً"[٣]. فالمشبه لا يأخذ جميع خواص المشبه به.

كما أشار ابن السراج إلىٰ اكساب العمل للمشابهة بقوله: "وكثيرًا ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ وإن لم يكن مثله في المعنىٰ"[٤] وقال في موضع آخر: "المشبه بالشيء ليس هو ذلك الشيء بعينه"[٥] وقال الزجاجي: " المشابهة للشَّيْء من أَي وَجه كَانَ"[٦]

---

(١) سورة البقرة من الآية ١١٨.

(٢) تأويل مشكل القرآن ١/ ٦٨.

(٣) الكتاب لسيبويه: ١/ ١٨٢.

(٤) الأصول في النحو ١/ ٨٢.

(٥) الأصول في النحو ١/ ٧٠.

(٦) حروف المعاني والصفات ١/ ٢١.

ويقول ابن جني: "فقد يشبه الشيءُ الشيءَ من وجه ولا يشبهه من وجوه، فإن أُعطي بعض أحكامه فللشبه الذي بينهما، وإن مُنِعَهُ فلما فاته من تكامل الشبه"(١) ويقول في موضع آخر: "وإنما يشبه الشيء بالشيء من حيث يشبهه، ويفارقه من حيث يفارقه، وليس يلزم أن يشبهه من كل وجه، وهذا محال"(٢).

ومن خلال البحث يظهر أنه إذا تشابهت الكلمات بعضها من بعض في وجه من الوجوه، استحقت بهذا الشبه الخروج عن نظائرها، واكتساب حكم ما أشبهتها.

والتشابه الذي استحق الشبيه أخذ بعض خصائص ما أشبهه له عدة صور:

فهناك شبه لفظي، فتأخذ الكلمة حكم ما أشبهتها للشبه اللفظي بينهما، مثل: (إنّ) لما أشبهت الفعل عملت عمله، قال المبرد: " (إنَّ) إنما أشبهت الفعل باللفظ لا بالمعنىٰ"(٣) وقال ابن السراج: "وكثيرًا ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ، وإن لم يكن مثله في المعنىٰ"(٤)

وهناك أحكام اكتسبت للشبه المعنوي بين المشبه والمشبه به، نحو: الحروف المشبهات بـ(ليس)، فقد اكتسبت العمل؛ لشبهها بها في معنىٰ النفي، ومنها: (رُبَّ)، لها صدر الكلام، وإنما وجب لـ (رُبَّ) صدر الكلام؛ لأنها تشبه حروف النفي، إذ كانت للتقليل، والقليل في حكم المنفي.(٥)

---

(١) المنصف لابن جني ١/ ١٢٤.

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٠٠.

(٣) انظر: المقتضب ٢/ ٣٦٤.

(٤) الأصول في النحو ١/ ٨٢.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٦٧.

ومنها: (حتىٰ)، تكون عاطفة حملاً علىٰ الواو؛ نحو: (جاءني القوم حتىٰ زيدٌ)، و(رأيت القوم حتىٰ زيدًا)، و(مررت بالقومِ حتىٰ زيدٍ). و(حتىٰ) حملت علىٰ الواو؛ لأنها أشبهتها، ووجه الشبه بينهما أن أصل (حتىٰ) أن تكون غايةً، وإذا كانت غايةً، كان ما بعدها داخلاً في حكم ما قبلها، نحو: (جاءني القوم حتىٰ زيدٌ)، فـ(زيد) داخل في المجيء، وهذا يشبه: (جاءني القوم وزيدٌ)، فلمّا أشبهت الواو في هذا المعنىٰ؛ جاز أن تُحمل عليها(١).

والصورة الثالثة أن يعطىٰ الشيء حكم ما أشبهه لمشابهته له لفظا ومعنىٰ، نحو: أفعل التفضيل، وأفعل في التعجب، بينهما مشابهة في اللفظ والمعنىٰ، ولذلك منع التفضيل أن يرفع الاسم الظاهر تشبيها بأفعل التعجب، وجاز التصغير في أفعل التعجب تشبيها بالتفضيل. (٢)

وهناك أوجه أخرىٰ للشبه، كالشبه الاستعمالي، والافتقاري، قال ابن مالك:

والاسم منه معرب ومبني ... لشبه من الحروف مدني

كالشبه الوضعيّ في اسمي جئتنا ... والمعنويّ في متىٰ وفي هنا

وكنيابة عن الفعل بلا ... تأثر وكافتقار أصّلا

الألفاظ القريبة من المشابهة:

هناك ألفاظ قريبة من المشابهة، وهي: المماثلة، والمضارعة، والمشاكلة، والنظير، فيقال: المشابَهة والمضارَعة والمماثَلة سواء في اللغة... ومعنىٰ المثَل: الشَّبَه، يدلك علىٰ أَن معناهُ الشّبَه: جرْيُه مجراه فِي مواضعه ومتصرفاته، وَمن ذَلِك قَوْلهم: (مَرَرْت بِرَجُل مثلِك)، فوصَفوا به النكرَة مُضَافَة إلىٰ المعرفَة، كما قالوا:

---

(١) أسرار العربية ١/ ١٩٧.

(٢) مغني اللبيب ٨٩٤.

(مَرَرْت بِرَجُل شِبهِكِ)،... وَمن ذَلِك: (تماثل العَليل): إِذا قاربَت أَحْوَاله أَن تُشابه أَحْوَال الصِّحَّة، و(الطّريقة المثلىٰ): إنما هي مُشبِهة الصَّوَاب، وضارع الشيءُ الشيءَ: أشبَهَه، وهما يتضارَعان، والصِرعان والضِرعان: المِثلان[1] والمضارعة هي التشابه بين الشيئين، قال بعض أهل العلم: اشتقاق ذلك من الضرع، كأنهما ارتضعا من ضرع واحد[2].

وقيل: **المماثلة** أعم الألفاظ، وتعني: المساواة من كل وجه، وأما المشابهة: فتعني المساواة في أكثر الوجوه وليس جميعها، والمناظرة: هي المساواة ولو في وجه واحد[3]، والمضاهاة: بمعنىٰ المشابهة.[4] والمشاكلة كذلك بمعنىٰ: التماثل، يقال: تشاكل الشيئان: تماثلا، وكذلك النظير والنَّظِيرُ: المِثْلُ، وقيل: الْمِثْلُ فِي كُلِّ شَيْءٍ. وَفُلَانٌ نَظِيرُك، أي: مِثْلُك، لأنه إِذا نظر إِليهما النَّاظِرُ رَآهُمَا سَوَاءً.[5]

(١) المخصص ٣/ ٣٧٣-٣٧٤.

(٢) مقاييس اللغة (ضرع) ٣/ ٣٩٦.

(٣) انظر: زهر الأكم في الأمثال والحكم ١/ ٢٠.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٤٤٣.

(٥) لسان العرب: (نظر) ٦/ ٢١٩.

العلاقة بين المتشابهين

العلاقة بين المتشابهين لها نوعان:

الأولى-علاقة من طرف واحد، وسماها الزمخشري(١) والرضي(٢) بالتطفُّل، والحق أنهما أصابا الهدف في هذا المصطلح؛ لأن التطفل يعني أن يأخذ الإنسان شيئا ليس من حقه، وإذا تأملنا في العلاقة بين المتشابهين نجد أنها في الأغلب تطفل من وجه واحد فقط، فالأسماء لما أشبهت الفعل أخذت من خواصه فمُنعت من الصرف، دون العكس، وهذا معنىٰ التطفل.

ومن الأمثلة علىٰ ذلك أيضا: أن الأسماء في أصلها معرب، ولكنها تتطفل علىٰ الحروف لشبه بينهما فتُبنىٰ، وتأخذ من خواص الحرف دون العكس، وكذلك الأفعال تطفلتْ علىٰ الحروف فصارت جامدة مثلها.

الثانية-العلاقة من طرفين، وتسمىٰ التقارض، أو التبادل، وتعني تبادل شيء بشيء آخر، فيتبادل الشبيهان بعضهما من بعض اكتساب الأحكام من الآخر.

ومن الأمثلة علىٰ ذلك علاقة الشبه بين الفعل المضارع واسم الفاعل، فهي علاقة تبادل، حيث أخذ كل واحد من خواص الآخر، فأعرب الفعل المضارع لمشابهة اسم الفاعل، واكتسب اسم الفاعل العمل من الفعل المضارع لما شابهه.

وقد نص ابن هشام علىٰ ظاهرة التقارض فقال: " من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام، أي: يأخذ كل واحد من حكم الآخر"، ومثل لذلك بعدة أمثلة، منها: إعطاء (غير) حكم (إلا) في الاستثناء، وإعطاء (إلا) حكم (غير) في الوصف، ومنها: إعطاء (أن) المصدرية حكم (ما) المصدرية في الإهمال، وإعمال (ما) حملا

---

(١) المفصل ١/ ٣٣.

(٢) شرح الرضي ٢/ ٤٠٢.

علىٰ (ما)، ومنها: إعطاء (إذا) حكم (متىٰ) في الجزم بها، وإهمال (متىٰ) حكما لها بحكم (إذا)، ومنها إعطاء (ما) النافية حكم (ليس) في الإعمال، وهي لغة أهل الحجاز، وإعطاء (ليس) حكم (ما) في الإهمال عند انتقاض النفي. إلىٰ غير ذلك من الأمثلة التي ذكرها.

وكذلك إعطاء أفعل في التعجب حكم أفعل التفضيل في جواز التصغير، وإعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر(١). وأخص بالذكر في هذا البحث ما خرج عن أصله وشابه غيره فأخذ حكم ما أشبهه.

أحكام خاصة بالمتشابهين:

من خلال الدراسة استطيع أن أجمل الأحكام الخاصة بالمتشابهين، من خلال كتب النحاة ومؤلفاتهم، وهي:

الحكم الأول-لا يسوى بين الفرع والأصل، فما هو أصل في نفسه أقوى من المشبه به

هناك فرق بين ما يعمل بالأصل ومايعمل بالمشابهة، فالفعل يعمل بنفسه؛ فهو الأصل في العمل، والأسماء التي شابهت الفعل تعمل عمله، لذلك الأسماء فرع في العمل، والحروف التي شابهت الأفعال كـ (إنّ) وأخواتها تعمل لذلك الشبه، قال ابن السراج: "وما هو أصل في نفسه أقوىٰ مما هو مشبه بغيره"(٢)، والعمل بالأصالة أعلىٰ درجة من العمل بالمشابهة؛ لأنه فرعي.

ويقول ابن الوراق: "ما يجري علىٰ الأصل أقوىٰ من المشبه"(٣)؛ فلا شك أن المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء.

---

(١) مغني اللبيب ٩١٥.

(٢) الأصول ١/ ٩٣.

(٣) علل النحو ١/ ٣٩٥.

ولأن العمل بالمشابهة فرع عن الأصل، لذلك فإن المشبه يقل درجة عن المشبه به؛ لأن العملَ درجات، والفرع يقل عن الأصل، ومن الأمثلة علىٰ ذلك، (إنّ) وأخواتها تعمل لمشابهة الفعل، وبمبدأ أن المشبه يقل درجة عن المشبه به، فنصب اسمها ورفع خبرها، بخلاف (كان) فهي فعل؛ لذلك فاسمها مرفوع، وخبرها منصوب.

ومن الأمثلة أيضا (ما) النافية تعمل عمل (ليس) للشبه المعنوي، فلا تعمل إلا بشروط، بخلاف (ليس)، وكذلك (لات)، لا تعمل إلا في لفظ (الحين)، و(لا) لا يكون اسمها إلا نكرة، ونحو ذلك.

ومن الأمثلة علىٰ ذلك أيضا: الصفة المشابهة تعمل لمشابهتها لاسم الفاعل، فهي فرع في العمل فهي أقل، فلا يتقدم معمولها عليها، فلا يقال: (زيد الوجه حسن)؛ بخلاف اسم الفاعل.

وأما الأسماء التي اكتسبت البناء فالأصل والفرع متساويان في الحكم؛ لأن البناء ثابت، ليس له درجات بخلاف العمل.

الحكم الثاني-ما أخذ حكم ما أشبهه لا يخرج عن جنسه

ومن ذلك الأسماء لما بنيت لشبه الحرف أخذت حكم البناء كالحروف، ولكنها لم تخرج عن كونها اسما، وكذلك اسم الفاعل لما عَمِل عَمَلَ الفعلِ لشبهه به لم يخرج عن كونه اسما. يقول ابن الوراق في ذلك: "وليس يجب أن يكون الشيء إذا حمل علىٰ غيره لشبه بينهما أن يخرج من جنسه، إلا أن اسم الفاعل قد عمل عمل الفعل، ولم يخرجه ذلك إلىٰ أن يكون اسما، وكذلك فعل التعجب -وإن صغر تشبيها بالاسم -فلا يجب أن

يكون اسما"[١] وكذلك الحروف الناسخة لما عملت عملَ الفعل لشبه بينهما لم تخرج عن كونها حرفا.

الحكم الثالث-كما يحملون الشيء على نظيره، فإنهم يحملونه أيضا على نقيضه إن شابهه

فقد نص سيبويه علىٰ أنهم يشبهون الشيء بالشيء وإن خالفه[٢] ومن الأمثلة علىٰ ذلك ما ذكره ابن جني في دخول اللام علىٰ (ما) النافية في قول الشاعر:

لما أغفلت شكرك فاصطنعني وكيف ومن عطائك جل مالي[٣]

فإنما أدخل اللام وهي موجبة علىٰ (ما) وهي نافية، وهذان أمران ضدانمن قبل أنه شبه ما في اللفظ بـ (ما) الموصولة التي في معنىٰ (الذي)"[٤] فأخل اللام للشبه اللفظي بين (ما) النافية والموصولة. يقول ابن هشام: " فهذا محمول في اللفظ علىٰ نحو: (لما تصنعه حسن)" [٥]

الحكم الرابع-إذا ضعف الشبه ضعف العمل

إن الشيء إذا شابه غيره فأخذ حكمه فإنما يعمل لذلك الشبه، فإذا عرض له ما يضعف شبهه، ضعف عمله كذلك، ومن الأمثلة علىٰ ذلك المصدر، إن كان مقترنا بـ (أل) فإنه عمله ضعيف؛ لضعف شبهه عن الفعل حينئذ[٦].

---

(١) علل النحو ١/ ٣٢٦.

(٢) الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٨٢.

(٣) البيت للنابغة الذبياني، وهو من الوافر، من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر. والشاهد في قوله: (لما أغفلت) حيث دخلت اللام وهي للإيجاب علىٰ (لا) وهي للنفي، للشبه للفظي بينهما.

ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٥٠، ومغني اللبيب ١/ ٨٩١.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٣.

(٥) مغني اللبيب ١/ ٨٩١.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٥٠.

الحكم الخامس-إذا زال الشبه رُدَّ إلى أصله

من خلال كتب النحاة نلحظ أنهم قرروا قاعدة مهمة، وهي أن الشبيه إذا دخل عليه ما يخرجه عن شبهه بغيره رُدَّ إلىٰ أصله، ومن الأمثلة علىٰ ذلك الأسماء الممنوعة من الصرف إنما منعت من الصرف لشبه الفعل، والفعل لا يدخله الألف واللام ولا يضاف، والأصل في الأسماء الصرف، فلما دخلها ما يخرجها من شبه الفعل ردت إلىٰ أصلها من الانصراف.(١) ومن الأمثلة أيضا: الأسماء الموصولة، وأسماء الأشارة، إنما بنيت لشبه الحرف، والحرف لا يثنىٰ ولا يجمع، لذلك (هذان وهاتان) و(اللذان، واللتان)؛ لأنه دخلهما التثنية والجمع، فأخرجهما عن شبه الحرف، فردت إلىٰ أصلها من الإعراب.

ومنه اختلافهم في عمل (إنّ) مخففة، فقيل: إنما تعمل هي وأخواتها لشبه الفعل في اللفظ وفي المعنىٰ، فإذا خففت، فقد نقص اللفظ وذهب الشبه، فلم تعمل عند التخفيف، وقيل: بل هي باقية علىٰ الشبه كالفعل، فإنه يعمل محذوفا منه كما يعمل تاما(٢).

الحكم السادس-كما يحمل الفرع على الأصل، يُحمل كذلك الفرع على الفرع

ذكر ابن جني أن الشيء قد يشبه شيئًا من موضع، فيمضي حكمه علىٰ حكم الأول، ثم يرقىٰ منه إلىٰ غيره.(٣) ومن الأمثلة علىٰ ذلك ما يلي:

- علة بناء المنادىٰ المفرد؛ أنه أشبه الضمائر، والضمائر مبنية لشبه الحرف، وبهذه العلة قال العكبري: " وإنما أعرب المضاف والمشابه له والنكرة غير المقصودة علىٰ الأصل، ولم يوجد المانع من ذلك، فإن المانع في المفرد شبهه بالمضمر، والمضاف لا يشبه المضمر لأمرين، أحدهما: أن

(١) علل النحو ١/ ١٧٤.

(٢) انظر الأصول في النحو ١/ ٢٢٩.

(٣) الخصائص ١/ ٣٤٩.

المضمر لا يضاف، والثاني: أن تعريف المضاف بالإضافة وتعريف المضمر هنا بالخطاب، وكذلك المشابه للمضاف طال طولا فارق به المضمر، أو عمل فيما بعده، والمضمر لا يعمل، وكذا النكرة الشائعة لا تقع موقع المضمر، فهذا لبيان عدم الموجب للبناء" [1] فهذا تشبيه بالمشبه به.

- الصفة المشبهة لما أشبهت اسم الفاعل عملت عمل الفعل، وكان حقها ألا تعمل عمل فعلها؛ لأنها لا تجري على المضارع، ولا هي معدولة عن الجاري عليه، إلا أنها عملت لمشابهتها اسم الفاعل،[2] فهذا تشبيه بالمشبه به.

ومنها ما ذكره النحاة في علة عمل (لا) النافية للجنس، فهي تعمل لشبه (إنَّ)، و(إنّ) تعمل لشبه الفعل.

الحكم السابع

الأصول التي شابهت الفروع فاكتسبت حكمها جاز في الضرورة الرجوع إلى الأصل، نحو الأسماء الممنوعة من الصرف يجوز صرفها في الضرورة، وهو باب واسع[3].

الحكم الثامن-يقع التشابه بين جميع أنواع الكلمات

فالتشابه موجودٌ في الأسماء والأفعال والحروف، فالأسماءُ التي شابهت الحروف خرجت عن حكم نظائرها، وبنيت، والأسماء التي شابهت الأفعال عملت عملها كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وغير ذلك.

وكذلك يقع التشابه في الأفعال، فالأفعال التي شابهت الأسماء أعربت، فالفعل المضارع شابه اسم الفاعل في الحركات والسكنات، فخرج عن حكم

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٣٢.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ١/ ٨٧٥.

(٣) الخصائص ٢/ ٣٥٠.

نظائره، وأّعرِب، والأفعال التي شابهت الحروف جمدت، فالفعل قد شابه الحرف بلزوم معنىٰ الإنشاء الذي هو بالأصالة للحرف أعطي حكم الحرف في عدم التصرف كما في (عسىٰ)، وفعل التعجب(١)

ويجدر الإشارة هنا إلىٰ أن من الأفعال التي شابهت الحروف، فعل التعجب لما لزم طريقة واحدة أشبه الحرف، ولهذه المشابهة لا يجوز الفصل بين فعل التعجب وما عمل فيه(٢). ويقع التشابه كذلك في الحروف، كـ (إنَّ) وأخواتها فإنها تعمل النصب والرفع لأنها أشبهت الأفعال، وكذلك الحروف المشبهات بـ (ليس) تعمل عملها.

وهذه الظاهرة تدل علىٰ ترابط اللغة العربية، وتكامل معانيها، واتساع ألفاظها، والمرونة في استعمالها، والتشابه بابه واسع، ومبحث دقيق، وشواهده كثيرة. والله الموفق والمستعان

(١) شرح الرضي ١/ ١٠٥.

(٢) علل النحو ١/ ٣٣١.

الفصل الأول: التشابه في الأسماء

المبحث الأول: الأسماء المبنية لشبه الحرف أو الفعل

الأصل في الأسماء الإعراب؛ وقد تخرج عن أصلها، وتأخذ حكم البناء؛ لأنها شابهت الحروف من وجوه، فخرجت بهذا الشبه عن حكم نظائرها، واستحقت البناء، يقول المرادي: "الأصل في الأسماء الإعراب، وما بُني فلسبب أخرجه عن أصله"(١) فتطفلت الأسماء علىٰ الحروف، واكتسبت حكم البناء، وخالفت أصلها، يقول الرضي: "بُني الاسم لتطفله علىٰ الحرف فيما يخصه"(٢)

والأسماء التي بنيت لشبه الحرف هي الضمائر، والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، وأسماء الأفعال، وبعض الظروف، وأسماء الأصوات، وعلة بنائها هو مشابهة الحروف، وبعضها مبني لشبه الفعل عند بعض النحاة، وتفصيل ذلك ما يلي:

أولا- الضمائر، وهي: أسماء مبنية لشبهها بالحروف وضعا، كالتاء في: (ضربتُ)، و(نا) في: (ضربنا)، ثم أُجريت بقية المضمرات نحو: (أنا)، و(نحن)، و(أنتما)... مجراهما؛ طردا للباب. والشبه الوضعي هو مشابهة في اللفظ بين الأصل والفرع.

وقيل: الضمائر بنيت لشبه الحرف في الافتقار إلىٰ المفسِّر، أي: الحضور للمتكلم، والمخاطب، وتقدم الذكر للغائب، كاحتياج الحرف إلىٰ ما يُفهم

---

(١) شرح الرضي ٢/ ٤٠٢.

(٢) توضيح المقاصد ١/ ٢٩٧.

معناه الإفرادي، فهنا نجد أن الضمائر لما أشبهت الحرف أخذت حكم البناء منه. وقيل: العلة في بنائها عدم موجب الإعراب؛ والأسماء تعرب لتوارد المعاني المختلفة علىٰ صيغة واحدة، أما الضمائر فهي مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الإعراب، فلكل من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص. (١)

وأسماء الإشارة، أيضا مبنية، وتبنىٰ للشبه المعنوي، فقد تضمنت معنىٰ الحرف، وهو الإشارة، فقد أشبهت الحرف في المعنىٰ، بمعنىٰ أن عادة كلام العرب أن يضعوا حرفًا يدل علىٰ المعاني الواردة عندهم، كهمزة الاستفهام، وحروف النفي، والتمني، والترجي، والابتداء، والانتهاء، والتنبيه، والتشبيه، وغيرها، وفي أسماء الإشارة معنىٰ لم يوضع له حرف، فبنيت للشبه المعنوي. فعلة بنائها الشبه المعنوي عند أكثر العرب، وقيل: إنما بنيت لافتقارها إلىٰ القرينة الرافعة لابهامها، إما الإشارة الحسية، أو الوصف، نحو: (هذا الرجل)، كاحتياج الحرف إلىٰ غيره(٢). وأسماء الإشارة كلها مبنية ماعدا: (هذان) و(هاتان) فهما معربتان لبعد شبههما بالحرف.

وبمثل هذه العلة ذكر الكوفيون في علة بناء (أفعل) في التعجب، وهو اسم عندهم، أنه ضمن معنىٰ التعجب، وأصله أن يكون للحرف.(٣)

وأيضا الأسماء الموصولة، وعلة بنائها، الشبه الافتقاري، فهي تُبنىٰ لاحتياجها إلىٰ صلةٍ وعائدٍ، كاحتياج الحرف إلىٰ غيره في هذه الجزئية.

---

(١) شرح الرضي ٢/ ٤٠٢.

(٢) شرح الرضي ٢/ ٤٧٢.

(٣) توضيح المقاصد ٣/ ٨٩٣.

والأسماء الموصولة مبنية ما عدا (اللذان) و(اللتان) فهما معربتان؛ لأنهما مثنىٰ، والتثنية من خصائص الأسماء، فخرج بالتثنية عن شبه الحرف فامتنع البناء.

وكذلك أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وهي مبينة أيضا ما عدا (أيّ)[1]، للشبه المعنوي.

وبعض الظروف مبنية؛ لشبهها بالحرف، نحو: (حيث)، فالذي أوجب لها البناء؛ أنها مبهمة لا تختص بمكان دون مكان، فوجب أن تحتاج إلىٰ ما يوضحها، كما أن (الذي): اسم مبهم يحتاج إلىٰ ما يوضحه، وكذلك (إذ): ظرف مبني، وعلة بنائها أنها مبهمة وتحتاج إلىٰ ما يوضحها، وكذلك (إذا)، وقيل: بُنيت؛ لأن فيها شبه بـ (إنْ) التي للجزاء من جهة المعنىٰ، ووجه الشبه: أنها تحتاج إلىٰ الجواب كاحتياج (إنْ) إليه، فبنيت لذلك الشبه[2]

ويرىٰ الرضىٰ أن الظروف عند قطعها عن المضاف إليه، تبنىٰ لمشابهتها الحرف في الاحتياج إلىٰ معنىٰ ذلك المحذوف. وعند ظهور المضاف إليه تعرب؛ لأن الإضافة من اختصاص الأسماء، فيبعد شبه الحرف حينئذ. وكذلك إن عُوِّض التنوين عن المضاف إليه فتعرب. أما (حيث) و(إذا) فهي مبنية، وإن كانت مضافة للجمل بعدها إلا أن الإضافة ليست ظاهرة، والإضافة في الحقيقة إلىٰ مصادر تلك الجمل، فكأن المضاف إليه محذوف[3].

---

(١) أسرار العربية ١/ ٢٣٨.

(٢) علل النحو ١/ ٢٧٧.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٨.

وكذلك أسماء الأفعال أيضا مبنية. وأما العلة التي من أجلها بنيت أسماء الأفعال؛ فهي المشابهة بينها وبين الحرف في كونها عاملة في غيرها، غير معمولة لشيء.

ويرىٰ الرضي أن أسماء الأفعال بنيت؛ لمشابهتها الفعل في كونها عاملة غير معمولة. وفائدة الإعراب: الدلالة علىٰ ما يحدث من المعاني بالعوامل، وذلك غير موجود. وقول الرضي إنها بنيت لمشابهة الفعل المبني، وهو: الفعل الماضي، والأمر، أو بنيت؛ لكونها أسماء لما أصله البناء، وهو مطلق الفعل، فهذه الأسماء ليست بأفعال، ولكنها تؤدي معنىٰ الفعل، فتشبه الأفعال في المعنىٰ، وتخالفهم في اللفظ؛ لأن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال(١)

وأما أسماء الأصوات فهي مبنية؛ لشبهها بأسماء الأفعال(٢). فكما يشابه الفرع الأصل الفرع، يشابه أيضا الفرع الفرع في اكتساب الأحكام.

ومن المبنيات أيضا المنادى المفرد المعرفة، وهو مبني علىٰ الضم، يقول المبرد: "فإن كان المنادىٰ واحدا مفردا معرفة بُني علىٰ الضم، ولم يلحقه تنوينٌ، وإنما فعل ذلك به؛ لخروجه عن الباب ومضارعته ما لا يكون معربا"(٣). وقيل: بُني لوجهين:

أحدهما: أنه أشبه كاف الخطاب، وذلك من ثلاثة أوجه؛ الخطاب، والتعريف، والإفراد؛ لأَن كل واحدٍ منهما يتصف بهذه الثلاثة، فلمَّا أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه، بُني كما أن كاف الخطاب مبنية.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ٨٣.

(٢) شرح ابن عقيل ٣/ ٣٠٧.

(٣) المقتضب ٤/ ٢٠٤.

والوجه الثاني: أنه أشبه الأصوات؛ لأنه صار غاية، ينقطع عندها الصوت، والأصوات مبنية؛ فكذلك ما أشبهها(١).

وبني علىٰ حركة؛ لأن المنادىٰ من قبل كان مستحقا لإعراب، وكل اسم كان معربا، ثم أزيل عنه الإعراب لعلة عرضت فيه، وجب أن يبنىٰ علىٰ حركة، ليكون بينه وبين غيره من الأسماء التي لم تقع قط معربة فرق، نحو: (كم)(٢).

ومن المبنيات اسم (لا) النافية للجنس المفرد، وهو مبني لتركبه معه كتركيب (خمسة عشر)، نحو: (لا رجلَ في الدار)(٣)، ويكون معربا إن كان مضافا أو شبيه بالمضاف لزوال الشبه بالمركب.

ونخلُص من ذلك بأن الأسماء تطفلت علىٰ الحروف فأخذت من خواصها وبنيت لهذا الشبه، فالعلاقة بينهما علاقة تطفل وليست مقايضة، كما أن التشابه بينهما قد يكون تشابه في اللفظ فقط، كالتشابه بين الضمائر والحروف في الوضع، وهناك تشابه معنوي، كالتشابه بين أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والحروف، وهناك تشابه في الاستعمال أيضا.

(١) أسرار العربية ١/ ١٧١.

(٢) علل النحو ١/ ٣٣٤.

(٣) اللمع في العربية لابن جني ١/ ٤٤.

المبحث الثاني: الأسماء الممنوعة من الصرف لشبه الفعل

الأصل في الأسماء: الصرف، إلا أنها قد تخرج عن أصلها لما شابهت الفعل، فمنعت من الصرف، فتطفلت الأسماء علىٰ الأفعال، وخالفت أصلها، واكتسبت شيئا من خواص الأسماء، فلا يدخله التنوين ولا الجر كما لا يدخلان في الفعل.

يقول ابن السراج: " فالأسماء تنقسم قسمين: أحدهما معرب، والآخر مبني، فالمعرب يقال له: متمكن، وهو ينقسم أيضًا علىٰ ضربين: فقسم لا يشبه الفعل، وقسم يشبه الفعل، فالذي لا يشبه الفعل: هو متمكن منصرف، يُرفع في موضع الرفع، ويُجر في موضع الجر، ويُنصب في موضع النصب، ويُنون، وقسم يضارع الفعل غير منصرف لا يدخله الجر، ولا التنوين"(١)

وأما وجه المشابهة بينهما والتي استحق الاسم بسببها منع الصرف؛ أنَّ المشابهةَ هنا مشابهةٌ في الفرعية، بمعنى أن الأسماء التي تُمنع من الصرف لشبه الفعل كون الفعل له فرعيتين عن الاسم، الأولىٰ في اللفظ وهو اشتقاقه من المصدر، والثانية فرعية في المعنىٰ وهو احتياجه إلىٰ الفاعل، والفاعل لا يكون إلا اسما(٢).

والاسم كذلك فيه فرعيتان مرجع إحداهما اللفظ، ومرجع الأخرىٰ المعنىٰ. أو علة تقوم مقام الفرعيتين، فالعدل فرع إبقاء الاسم علىٰ حاله، والوصف فرع الموصوف، والتأنيث فرع التذكير، والتعريف فرع التنكير، والعجمة فرع العربية، والجمع فرع الواحد، والتركيب فرع الإفراد(٣).

ونخلص من ذلك أن التشابه بينهما تشابه في اللفظ والمعنىٰ معا.

---

(١) الأصول في النحو ١/ ٥٠.

(٢) شرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٨٢٦.

(٣) شرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٨٢٦.

فإن قيل: لِمَ أشبه الاسم الفعل لِمَ لمْ يبنَ؟ ولِمَ لمْ يعمل عمل الفعل؟ ذكر الرضي في شرحه أن الأسماء تشابه الأفعال في ثلاثة أضرب، وذكر منها أن الاسم قد يشابه الفعل بوجه بعيد، وهو كونه فرعا لأصل، فالأفعال فرع الأسماء إفادة واشتقاقا، فلا يُنىٰ لهذه المشابهة، ولا يعطىٰ بها عمل الفعل. ولكن تتنزع بهذه المشابهة علامة الإعراب، فيكون اسما معربا بلا علامة إعراب، ثم يتبعه الكسر، أو ينتزع التنوين والكسر معا.(١)

والسؤال هنا طالما أشبه الاسم غير المنصرف الفعل، فقد شابهه الفعلُ أيضا، فلِم لم يُعطَ الفعلُ حكمَ الاسم أيضا؟

ذهب الرضي إلىٰ أن الاسم تطفلَ علىٰ الفعل فيما هو من خواص الفعل، وليس لمطلق المشابهة بينهما والأسماء أيضًا تطفلت علىٰ الأفعال فعملت عملها، كاسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، وهنا المشابهة في المعنىٰ، وهو مطرد في كل ما شابه غيره في المعنىٰ(٢)

وقد أشار النحاة الأوائل إلىٰ علة منع ما كان علىٰ وزن (أفعل) من الصرف لشبه الفعل في اللفظ، نحو (أحمر) و(أصفر) و(أحمد)، يقول سيبويه: "اعلم أن (أفعل) إذا كان صفةً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنَّها أشبهت الأفعال نحو: (أذهب) و(أعلم). قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان صفةً وهو نكرةٌ؟ فقال: لأنَّ الصفات أقرب إلىٰ الأفعال، فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل، إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه، وذلك نحو: (أخضر)، و(أحمر)، و(أسود)"(٣)

---

(١) شرح الرضي ١/ ١٠٣.

(٢) شرح الرضي ١/ ١٠٤.

(٣) الكتاب ٣/ ١٩٣.

جواز صرف الممنوع من الصرف للضرورة:

من الأسماء الممنوعة من الصرف ما يجوز صرفها للضرورة، فترجع إلىٰ أصلها، يقول ابن جني: "اعلم أن الأصول المنصرف عنها إلىٰ الفروع علىٰ ضربين: أحدهما ما إذا احتيج إليه جاز أن يراجع. والآخر ما لا تمكن مراجعته؛ لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله. الأول منهما: الصرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين، فمتىٰ احتجت إلىٰ صرفه جاز أن تراجعه فتصرفه، وذلك نحو:

فلتأتينكَ قصائدٌ وليدفعن ... جيش إليك قوادمَ الأكوارِ[1]

وهو باب واسع..." [2]

ومع أن الممنوع من الصرف مُنع لمشابهته الفعل، فمُنع ما لا يكون في الفعل وهو الجر والتنوين، ثم مع ذلك لا يبلغ أن يكون كالفعل من جميع وجوهه. فحروف الجر تدخل عليه، ويكون فاعلا وغير ذلك مما هو مختص بالأسماء، وغير جائز بالأفعال[3]

وهناك ألفاظ منعت من الصرف لمشابهتها المشبه بالفعل، وهذا من تشبيه الفرع بالفرع.

---

(١) البيت للنابغة الذبياني، من الكامل، ويروىٰ (وليدفعًا جيشا) بنصب: (جيشا).، وهنا تهديد لزرعة الكلابي، وبتوعده بأنه سيغزوه، وسيهجوه.

والشاهد في قوله: (قصائدٌ)، حيث جاز للضرورة صرف ما لا ينصرف. ومن حقها المنع من الصرف لصيغة منتهىٰ الجموع، ولكنها صرفت للضرورة.

انظر: الكتاب لسيبويه ٣/ ٥١١، والمقتضب، ١/ ١٤٣، والأصول في النحو ٣/ ٤٣٦، والخصائص ٢/ ٣٤٩.

(٢) الخصائص ٢/ ٣٤٩.

(٣) المنصف لابن جني ١/ ٢١٤.

فقد منعوا (سراويل) من الصرف، وهو اسم مفرد أعجمي، ولكنه جاء علىٰ وزن (مفاعيل)، فمنع من الصرف؛ لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة؛ وذلك أن بناء (مفاعل) و(مفاعيل) لا يكونان في كلام العرب إلا لجمع أو منقول عن جمع، فحق ما وازنهما أن يمنع الصرف وإن فقدت منه الجمعية"[١]

الحكم إذا بَعُد الشبه بالفعل:

إذا دخل علىٰ الاسم الألف واللام أو الإضافة فقد بَعُد من شبه الفعل الحاصل بالفرعية، فيعود إلىٰ حقه من الجر، فإن قيل: فحرف الجر من خصائص الاسم وكذلك الفاعلية والمفعولية ولا ترده هذه الأشياء إلىٰ الصرف، قيل: أمّا حرف الجر فلا يحدث في الاسم معنىٰ ينافيه فيه الفعل، فإن الاسم يبقىٰ معناه مع حرف الجر، بحاله بخلاف لألف واللام والإضافة، فإنهما تحدثان فيه التخصيص الذي ينبو عنه الفعل، وأما كونه فاعلا أو مفعولا فهو أمر يرجع إلىٰ ما يحدثه العامل.[٢]

(١) توضيح المقاصد ٣/ ١٢٠٠

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٥٢٢.

المبحث الثالث: الأسماء العاملة عمل الفعل للشبه بينهما

الأسماء في أصلها معمولة غير عاملة، ولكن الأسماء التي شابهت الفعل خرجت عن حكم نظائرها، واكتسبت بهذا الشبه العمل، والأسماء العاملة هي:

- **اسم الفاعل**:

اسم الفاعل من الأسماء العاملة لمشابهة الفعل، لما أشبه الفعل المضارع عمل عمله،، فإن كان فعلُه لازمًا فهو لازم، وإن كان متعديا إلىٰ واحد فأكثر فهو كذلك. ووجه المشابهة بينهما أنه جار علىٰ الفعل المضارع في حركاته وسكناته في الأغلب، فـ (ضَارِب) علىٰ زنة: (يَضْرِب)، و(يُكْرِم) علىٰ زِنة: (مُكْرِم). فتقول: (مررت برجل ضارب أبوه زيدا) كما تقول: (رأيت برجل يضرب أبوه زيدا) (١). واسم المفعول كذلك إلا أنه من فعل مبني للمجهول، والمرفوع بعده نائب فاعل، فتقول: (زيد مضروب أبوه)

- **التقارض بين اسم الفاعل والفعل المضارع.**

إن العلاقة بين اسم الفاعل والفعل المضارع علاقة قوية، وكلاهما مشبه بالآخر، وأخذ كل واحد من الآخر بعضا من خواصه، وهي علاقة: (**تقارض**)، أو (**تبادل**)، فقد اكتسب الفعل المضارع الإعراب لما أشبه اسم الفاعل، واكتسب اسم الفاعل العمل لما أشبه المضارع.

وبالنظر في شروط عمل اسم الفاعل: فإنه يعمل بشرطين: أحدهما: أن يراد به الحال أو الاستقبال، والثاني أن يكون معتمدا علىٰ نفي أو استفهام(٢).

---

(١) الأصول في النحو ١/ ١٢٣.

(٢) وأجاز الكسائي أن يعمل في الماضي، مستدلا بقوله تعالىٰ: {وكلبُهم باسطٌ ذراعَيْهِ بالوصيد} (الكهف: ١٨) ورد بأنه حكاية حال. انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٣٨.

أما الشرط الأول، وهو كونه للحال أو الاستقبال فقد اشترط النحاة هذا الشرط لوجهين: الأول-أنه جارٍ علىٰ المضارع في الحركات والسكنات، والثاني: أن الأصل في الأسماء ألا تعمل كما أن الأصل في الأفعال ألا تُعْرَب، إلا أن المضارع أُعْرِب لمشابهة اسم الفاعل، فينبغي ألا يعمل اسم الفاعل إلا ما أشبه منه المضارع في الحال والاستقبال، أما الماضي فلا يشبه اسم الفاعل، ولا اسم الفاعل يشبهه، فلم تحمل علته علىٰ العمل، كما لم يحمل الماضي علىٰ الاسم في الإعراب.(١).

وأما الشرط الثاني: فالعلة في كونه يعتمد علىٰ نفي أو استفهام؛ أنها تقربه من الأفعال. نحو: (ما ضارب الزيدان عمرا)، وقد يكون صفة اعتمد علىٰ الموصوف، نحو: (جاءني رجلٌ مكرمٌ عمرا)،، أو خبرا معتمدا علىٰ المخبر عنه، نحو: (زيدٌ مكرمٌ عمرا)، أو يكون معتمدا علىٰ صاحب الحال، نحو: (جاءني زيدٌ ضاربًا عمرا)، وقيل: عمل في (يا طالعا جبلا) ؛ لاعتماده علىٰ حرف النداء، وقيل: بل اعتمد علىٰ موصوف محذوف (٢)

وما تقدم من الشروط إنما هو في المجرد من (أل)، وأما المقترن بها فيعمل مطلقا على المشهور، وذلك لأن (أل) موصولة، فقربته إلىٰ الفعل، فعمل بلا شرط. وهذا من باب جمال اللغة ودقتها. فـ (ال) لما قاربته من الأفعال عمل بلا شرط، لأنه اكتسب العمل أصلا منها.

وقيل: (أل) حرف تعريف، والمنتصب بعده منصوب علىٰ التشبيه بالمفعول به، وحجتهم: أن (أل) أبعدته عن شبه الفعل، وقيل: لا عمل له، والاسم بعده منتصب بفعل محذوف.(٣) والذي دعاهم إلىٰ القول بذلك أن الشيء إذا دخل عليه ما يبعده عن الشبه رُدَّ إلىٰ أصله.

---

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٣٨.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ١/ ٨٥٠.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ١/ ٨٥٢.

والراجح كون (أل) موصولة، ومعنىٰ الضارب: الذي ضرب، وهي قربته من الأفعال، فزاد الشبه بالفعل فعمل عمله بلا شرط.

واسم الفاعل عند جمعه أو تثنيته يعمل أيضا قال سيبويه: " وممّا يُجرىٰ مجرىٰ فاعلٍ من أسماء الفاعلين (فَواعِل)، أَجْرَوه مُجرىٰ فاعِلَةٍ حيث كانوا جمعوه وكسَّروه عليه، كما فعلوا ذلك بفاعلينَ وفاعِلاتٍ. فمن ذلك قولهم: (هنّ حَواجٌّ بيتَ الله)"(١). قال تعالىٰ: ﴿ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾(٢)، وقال: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ ﴾(٣) حيث عمل اسم الفاعل عند تثنيته وجمعه عمل المفرد، لأن شبهه بالفعل موجود.

الأحكام المترتبة على مشابهة اسم الفاعل للفعل:

أولا-من الأحكام المترتبة علىٰ مشابهة اسم الفاعل للفعل المضارع، جواز دخول نون التوكيد المختصة بالأفعال عليه، كقول الراجز:

..... أقائلنّ أحضروا الشهودا (٤)

فقد أثر التشابه في التركيب النحوي، فأدخل الشاعر نون التوكيد علىٰ اسم الفاعل، قال ابن جني: "ألحق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيهًا له بالفعل المضارع.

---

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ١٠٩.

(٢) سورة الأحزاب من الآية ٣٥.

(٣) سورة القمر من الآية ٧.

(٤) البيت من الرجز، ومطلعه:

أَرَيْتَ إنْ جِئْتُ بِهِ أُمْلُودَا... مُرَجَّلا وَيَلْبَسُ البُرُودَا... أَقَائِلُنَّ أَحْضِروا الشُّهُودَا

والشاهد: توكيد اسم الفاعل بالنون، في قوله: (أقائلن)، وجاز ذلك لمشابهة للفعل المضارع.

انظر: الخصائص ١/ ١٣٧. والمحتسب ٢/ ٢٢٠، وسر صناعة الإعراب ٢/ ١١٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٤١٢، والجنىٰ الداني ١/ ١٤١.

فهذا إذًا استحسان لا عن قوة علة ولا عن استمرار عادة"[١] فأجازوا أن يُولُوه نون التوكيد المختصة بالفعل[٢].

ثانيا-الأسماء لا تحتمل الضمير، وإنما يضمر في الأفعال، ولمّا كان اسمُ الفاعل يشبه الفعل المضارع أجمع النحاة علىٰ أن اسمَ الفاعل فرعٌ علىٰ الفعل في تحمل الضمير، والأسماء لا تتحمل الضمير، وإنما يضمر فيها ما شابه الفعل كاسم الفاعل نحو "ضارب، وقاتل" والصفة المشبهة به نحو "حسن، وشديد" وما أشبه ذلك[٣].

ثالثا-لما أشبه اسم الفاعل الفعل جاز عطف الفعل علىٰ الاسم المشبه بالفعل، كاسم الفاعل ونحوه، ويجوز عكس ذلك[٤] قال ابن مالك:

واعطِفْ علىٰ اسمٍ شِبهِ فعلٍ فعلا وعكساً استعمِل تجده سهلا

فمن الأول قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾[٥]، وقوله تعالىٰ:﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴿٤﴾ ﴾[٦]، فـ (المغيرات) اسم فاعل، والفعل (أثرن) عطف بالفاء عليه، وهذا جائز.

ومن عطف الاسم المشبه بالفعل علىٰ الفعل قوله تعالىٰ: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ [٧] قول الشاعر:

---

(١) الخصائص ١/ ١٣٧.

(٢) المحتسب ١/ ١٩٣.

(٣) الإنصاف ١/ ٥١.

(٤) شرح ابن عقيل ٣/ ٢٤٤.

(٥) سورة الحديد من الآية ١٨.

(٦) سورة العاديات الآية ٣: ٤

(٧) سورة الأنعام من الآية ٩٥.

فألفَيْتُـــه يَومَـــًا يُبِيـــرُ عَـــدُوَّهُ ومُجـرٍ عَطـاءً يسـتحقُ المعـابرا(١)

فعطف (مجر) علىٰ (يبير)، ونخلص منها أن الأفعال يعطف بعضها علىٰ بعض، والأسماء يعطف بعضها علىٰ بعض، ويجوز عطف الفعل علىٰ اسم مشبه بالفعل، ويجوز عطف الاسم المشبه للفعل علىٰ الفعل.

- **صيغ المبالغة:**

إذا قصد التكثير والمبالغة بما هو من أسماء الفاعلين علىٰ وزن (فاعِل) عُدل به إلىٰ: (فَعَّال) كـ (غَفَّار)، أو (فَعُول) كـ (شكور)، أو (مِفْعَال) كـ (مِنْحَار)، أو (فَعيل) كـ (عَليم)، أو (فَعِل) كـ (حَذِر)(٢). فإنه يعمل كاسم الفاعل، يقول سيبويه: " وأجروا اسمَ الفاعل، إذا أرادوا أن يبالِغوا فيْ الأمر، مُجراه إذا كان علىٰ بناء فاعلٍ، لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلاّ أنّه يريد أن يُحدِّثَ عن المبالغة"(٣).

ومنه قول الشاعر:

أخا الحرب لبَّاسا إليها جِلالَها ولـيس بـولاّجِ الخَوالـفِ أَعْقَـلاَ(٤)

---

(١) البيت للنابغة الذبياني يمدح النعمان بن المنذر، و(يبير عدوه): يُهلك عدوه، و(المعابر) هو ما يعبر الماء عليه كالسفينة، و(مجرٍ) اسم فاعل من (أجرىٰ)، وهو معطوف علىٰ الفعل، والشاهد هنا جواز عطف الاسم المشبه بالفعل علىٰ الفعل. انظر: شرح ابن عقيل ٣/ ٢٤٤.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣١.

(٣) الكتاب لسيبويه ١/ ١١٠.

(٤) أنشده سيبويه للقُلاخ، وهو من الطويل، و(أخا الحرب) أي: الملازم لها، (جِلالها) ما يلبس من الدروع ونحوها، و(ولاّج) كثير الدخول، و(الخوالف) أعمدة البيت)، و(أعقلا) من الفزع. والشاعر هنا يمدح نفسه بأنه أخا الحرب كثيرا ما يقدم علىٰ الحروب ويلبس لبسها، ولا يختبئ في البيوت فزعا.

والشاهد قوله: (لباسا جلالها) حيث عملت صيغت المبالغة عمل اسم الفاعل فنصبت المفعول به، فـ(جلالها) مفعول به لـ(لبَّاسا)

فنصب (لبَّاسا) المفعول، كما ينصبه اسم الفاعل؛ لأنك تريد به ما تريد بفاعل إلا أن هذا أكثر مبالغة[١]. وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها كمفردهن في العمل والشروط[٢].

- **الصفة المشبهة:**

الصفة المشبهة لما أشبهت اسم الفاعل عملت عمل الفعل، وكان حقها ألا تعمل عمل فعلها؛ لأنها لا تجري علىٰ المضارع، ولا هي معدولة عن الجاري عليه، إلا أنها عملت لمشابهتها اسم الفاعل،[٣]

لذلك فإن الصفة المشبهة فرع مشبه بفرع، ووجه المشابهة أنها تدل علىٰ حدث ومن قام به علىٰ سبيل الثبوت واللزوم، وذلك نحو: (حَسَنٌ) و(شديدٌ) و(كريمٌ) إذا قلتَ: (هو كريم الأبِ)، و(هو حَسَن وجهًا)، لم يجز أن تقول: (هُوَ وجهًا حَسَنٌ)، ولا (هُوَ حَسَب الأبِ كريمٌ)، وما كان من الصفات لا يشبه أسماء الفاعلين فهو أَبعدُ لهُ من العمل والتقديم[٤]

وللنظر إلىٰ دقة اللغة العربية، في كون الفرع لا يرقىٰ إلىٰ الأصل، بل ينزل عنه درجة، فلا يتساوىٰ بين الأصل والفرع في كل الأوجه بل في بعضها، كما أن هنا الصفة المشبهة هنا هنا اكتسبت حكم العمل لمشابهة الفرع الفرع.

انظر: الكتاب لسيبويه ١/ ١١١، والمقتضب ٢/ ١١٣، والمفصل ١/ ٢٨٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣٢، وأوضح المسالك ٢/ ٨٥٤.

(١) المقتضب ٢/ ١١٣.

(٢) أوضح المسالك ٢/ ١٨٩.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ١/ ٨٧٥.

(٤) الأصول في النحو ٢/ ٢٢٩.

والصفة المشبهة تشبه اسم الفاعل من وجوه، وبينهما فروق، فلا تكون إلا من فعل لازم، بخلاف اسم الفاعل يصاغ من المتعدي واللازم، وهذا يحقق المعنىٰ اللغوي للمشابهة أن المشابهة في وجه أو أكثر، وليس في كل الوجوه.

وعملهما مشروط بالاعتماد المشروط في عمله، علىٰ ما تقدم فيه، من غير فرق. لأنه إذا شُرط في اسم الفاعل الذي هو الأصل المشبَّه به ففي الفرع المشبّه الذي هو الصفة أولىٰ[(١)].

وبمبدأ أن المشبه يقل درجة عن المشبه به، نلحظ أن الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها، فلا يقال: (زيد الوجه حسن)؛ بخلاف اسم الفاعل[(٢)].

- **التقارض بين اسم الفاعل والصفة المشبهة.**

من الأحكام المترتبة أيضا على هذه المشابهة أنه لما عملت الصفة المشبهة لشبهها باسم الفاعل، جاز دخول الألف واللام عليه إن أضيف إلىٰ معرفة، نحو (هو الضارب الرجل) تشبيها بـ (الحسن الوجه)، يقول المبرد: "وقد قالوا: (الضارب الرجل) فشبهوه بـ(الحسن الوجه)، كما شبهوا (الحَسنِ الوجه) به في النصب"[(٣)] قال الشاعر:

أَنَا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْر ... عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ عُكُوفَا[(٤)]

---

(١) شرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٦٩٧.

(٢) توضيح المقاصد ٢/ ٨٧٧.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ١٣٤.

(٤) البيت للمرار الأسدي ويروىٰ (عليه الطير ترقبه وقوعا)، أي: أن أباه قد صرع رجلا من بكر، فوقعت عليه الطير، فجعلت ترقبه حتىٰ يموت لتأكل منه.
والشاهد فيه (التارك البكري) حيث جاز دخول الألف واللام علىٰ اسم الفاعل تشبيها بـ (الحسن الوجه)
انظر: الكتاب لسيبويه ١/ ١٨٢، والأصول في النحو ١/ ١٣٥، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٧٤٢.

فألحق الألف واللام لاسم الفاعل المضاف إلىٰ (البكري) تشبيها بـ (الحسن الوجه)؛ لأنه مثله في إضافته إلىٰ الألف واللام، و(بِشر) لا يصلح أن يكون بدلا من (البكري)؛ لأنه لا يصح أن يحل محله، فلا يقال: (أنا ابن التارك بشر)؛ لأن اسم الفاعل المعرف باللام لا يضاف إلىٰ غير المعرف(١).

وهذا ما سماه ابن هشام بالتقارض حيث تقارض اللفظين في الأحكام، حيث جعل منه إعطاء (الحسن الوجه) حكم (الضارب الرجل) في النصب، وإعطاء (الضارب الرجل) حكم (الحسن الوجه) في الجر(٢). أي: عملت الصفة المشبهة لمشابهتها اسم الفاعل، وجاز دخول الألف واللام علىٰ اسم الفاعل المضاف إلىٰ المقترن بـ (ال)؛ تشبيها بها. فبينهما علاقة تقارض أو تبادل.

ولمعمول الصفة المشبهة ثلاث حالات: الرفع علىٰ الفاعلية، والخفض بالإضافة، والنصب علىٰ التشبيه بالمفعول به؛ إن كان معرفة، وعلىٰ التمييز إن كان نكرة، ومن حق الصفة المشبهة أن تكتفي بمرفوعها، ولا تعمل النصب؛ لأنها مشتقة من فعل لازم، ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل نصبت ما بعدها علىٰ التشبيه بالمفعول به.

ومن الأسماء العاملة عمل الفعل أيضا المصادر، وأسماء الفعل، يقول ابن السراج: " والأسماء التي تعمل عمل الفعل أسماء الفاعلين، وما شبه بها، والمصادر وأسماء سموا الأفعال بها"(٣).

---

(١) أجاز فراء إضافة ما فيه (أل) إلىٰ جميع المعارف.

(٢) مغني اللبيب ٩١٥.

(٣) الأصول في النحو ١/ ٥٢.

والمصدر حكمه حكم اسم الفاعل إلا أنه يجوز أن يضاف إلىٰ الفاعل والمفعول، نحو: (عجبت من ضرب زيدٍ عمرا) فيكون (زيد) هو الفاعل في المعنىٰ، ولا يجوز هذا في اسم الفاعل، فلا يضاف الشيء إلىٰ نفسه، ويقال: (عجبت من ضرب زيد عمروٌ) فيكون (زيد) هو المفعول(١).

وأقوىٰ المصادر عملا المنونُ؛ لأنه أشبه بالفعل إذ كان نكرة، والفعل لايضاف ثم يليه المضاف لأن الإضافة في حكم الأسماء، ثمَّ مَا فِيهِ الْألف وَاللَّام وَعَمله ضَعِيف لأنَّ الْألف وَاللَّام أداةٌ زَائِدَة فِي أوَّله تنقله من التنكير إلىٰ التَّعْرِيف فِي أوَّل أَحْوَاله، وَمَعَ ذَلِك فعمله جَائِز لأنَّ الشّبَه فِيهِ باقٍ، وهو قَلِيل فِي الاستعمال(٢).

وكذلك يعمل اسم الفعل عمل مسماه، وهي علىٰ ثلاثة أقسام، ما سمي به الماضي نحو قول الشاعر:

فهيهات هيهات العقيق ومن به ... وهيهات خل بالعقيق نواصله(3)

فـ (هيهات) بمعنىٰ (بعُد)، وما سُمي به الأمر، نحو: (صه) بمعنىٰ (اسكت)، وما سُمي به المضارع نحو: (وي) بمعنىٰ (أعجب).

---

(١) شرح قطر الندىٰ ١/ ٢٥٦-٢٥٧.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٥٠.

( ) البيت لجرير وهو من الطويل، والشاهد فيه قوله: (فهيهات العقيق)، حيث عمل اسم الفعل (هيهات) عمل الفعل، ورفع الفاعل(العقيق) وأما (هيهات) الثانية فهي للتوكيد، فلا فاعل لها.

انظر: الخصائص ٣/ ٤٤، وشرح شذور الذهب لابن هشام ١/ ٥١٦.

الفصل الثاني: التشابه في الحروف

المبحث الأول: مشابهة الحرف للفعل

المطلب الأول -الحروف المشبهة بالفعل في المعنى، الحروف المشبهات بـ (ليس)

من الأحرف التي تعمل لشبه الفعل في المعنى: (ما) و(لا) و(لات) و(إِنْ) النافية.

هذه الحروف تشبه الفعل: (ليس) في المعنىٰ، وهو النفي، فاكتسبت العمل منه، يقول المبرد: "ما أجرىٰ مجرىٰ الفعل وليس بفعل، ولكنه يشبه الفعل بلفظ، أو معنىٰ، فأما ما أشبه الفعل فدل علىٰ معناه مثل دلالته فـ (ما) النافية، وما أشبهها، تقول: (ما زيد منطلقا)؛ لأن المعنىٰ: (ليس زيد منطلقا)، وما أشبهه فىٰ اللفظ، ودخل علىٰ الابتداء والخبر دخول (كان): (إن) وأخواتهما"(١)

فقد ذكر أن من الحروف ما يعمل لشبه الفعل في المعنىٰ، مثل: (ما) فهي تعمل لأنها أشبهت الفعل (ليس) في معنىٰ النفي فعملت عمله. ومنها ما يعمل لشبه الفعل في اللفظ نحو: (إنّ) وأخواتها، وتدخل علىٰ المبتدأ والخبر كما تدخل (كان) وأخواتها.

ولنأت إلىٰ تفصيل تلك المسألة، وبيان الحروف التي شابهت (ليس):

أولا-(ما) الحجازية، وهو حرف يعمل؛ لشبه (ليس) من جهة المعنىٰ لا من جهة اللفظ، وهي تدخل علىٰ المبتدأ والخبر، كما أن (ليس) تدخل علىٰ المبتدأ والخبر، وهي لنفي الحال، و(ليس) تنفي ما في الحال، ويقوي الشبه بينهما دخول الباء في خبرها، كما تدخل في خبر (ليس)؛ ولأجل هذا الشبه وجب أن تعمل عملها، ففي

(١) المقتضب ٣/ ١٩٠.

لغة الحجاز ترفع الاسم وتنصب الخبر، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ (١) وقوله تعالىٰ: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ (٢).

أما الكوفيون فيرون أن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض، والحق أنه لو كان حذف حرف الخفض يوجب النصب - كما قالوا-لكان ذلك يجب في كل موضع يحذف فيه، ولا خلاف أن كثيرا من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنتصب بحذفها، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿٧٩﴾ ﴾ (٣)، وقوله ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾ ﴾ (٤)، ولو حذفت حرف الخفض لقلت: كفىٰ الله شهيد، وكفىٰ الله نصير، بالرفع (٥).

وإذا نظرنا هنا إلى درجة الشبه نجد أن (ما) نقصت درجة عن (ليس)؛ لأنهم شرطوا لإعمالها أربعة شروط (٦):

الشرط الأول-ألا ينتقض النفي بـ (إلا)، فلا تعمل في نحو: (وما محمد إلا رسول) (٧)، والعلة في ذلك أن (إلا) توجب الخبر، فبطل معنىٰ (ما)، فإنما هي مشبهة بـ (ليس) من جهة المعنىٰ لا اللفظ، فإذا زال المعنىٰ بطل عملها، لأن الشبه قد زال فرجعت إلىٰ أصلها"(٨)

---

(١) سورة يوسف من الآية ٣١.
(٢) سورة المجادلة من الآية ٢
(٣) سورة النساء من الآية ٧٩.
(٤) سورة النساء من الآية ٦.
(٥) انظر الإنصاف ١/ ١٣٤: ١٣٦.
(٦) علل النحو ١/ ٢٥٧.
(٧) سورة آل عمران من الآية ١٤٤.
(٨) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣١.

الثاني-ألا يفصل بينها وبين معمولها بـ (إنْ)، فإذا فصل بينها وبين معمولها بـ (إنْ) فلا عمل لها.

الثالث-ألا يتقدم خبرها علىٰ اسمها، فإذا تقدم خبرها علىٰ اسمها بطل عملها، نحو: (ما قائمٌ زيدٌ).

الرابع-عدم تقدم معمول الخبر، فلا عمل لها إذا تقدم، ولم يكن ظرفًا، ولا جارًا ومجرورًا، نحو: (ما طعامك زيدٌ آكلٌ).

أما (ما) في لغة بني تميم فهي عندهم مهملة، لا عمل لها. يقول ابن مالك:

وما ل"ما" عند تميم عمل لأنها حرف لديهم مهمل

إذن العلة من عملها هو الشبه، لما أشبهت (ليس) استحقت العمل، وإلا فإن العامل بالأصالة من الحروف ما كان مختصا، كحروف الجر فإنها مختصة بالأسماء، وحروف الجزم؛ لأنها مختصة بالأفعال، وحق ما لا يختص ألا يعمل، إلا أن شبها بـ (ليس) سوغ إعمالها ما لم يعرض مانع من الموانع المذكورة[1].

ثانيا-(لا) لنفي الوحدة:

تلحق (لا) بـ (ليس) في العمل -وهو قليل-، ولا تنفي إلا النكرات، نحو (لا رجلُ خيرا من زيدٍ) و (لا عملُ أنفع من طاعة الله) [2]. وهي لنفي الوحدة، نحو: (لا رجل قائما بل رجلان) [3].

و(ما) أوغل في الشبه بـ (ليس)؛ لاختصاصها بنفي الحال، ولذلك (ما) تدخل علىٰ النكرة والمعرفة جميعا، بخلاف (لا) فلا تدخل إلا علىٰ النكرة.

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٠.

(٣) أوضح المسالك ٢/ ٤.

واستعمال (لا) بمعنىٰ (ليس) قليل[١]، ومنه قول الشاعر:

من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح[٢]

أي: (ليس براح) أي: لا أبرح بموقفي. قال سيبويه: "جَعلها بمنزلة (ليس)، فهي بمنزلة (لاتَ) في هذا الموضع في الرفع"[٣].

ثالثا-(لات):

واسمها محذوف في الأكثر، وتنصب لفظ (الحين) علىٰ الخبر، كقوله تعالىٰ: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٤] أي: ليس بحين فرار[٥]، يقول ابن مالك: وأما (لات): فإنهم رفعوا بها (الحين) اسمًا، ولا يكادون يلفظون به بل بآخر منصوب خبرًا، كقوله تعالىٰ: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾[٦] أي: وليس الحين حين مناص. ولا بد من تقدير المحذوف معرفة"[٧]

---

(١) المفصل ١/ ٥٣.

(٢). البيت لسعد بن مالك القيسي، من مجزوء الكامل، والشاهد في قوله (لا براح) حيث عملت (لا) عمل (ليس) لاشتراكهما في المعنىٰ. فرفعت الاسم (براح) وحذف الخبر.

انظر: الكتاب ١/ ٥٨، ٢/ ٢٩٦، والمقتضب ٤/ ٣٦٠، والأصول في النحو ١/ ٩٦، والمفصل في صنعة الإعراب ١/ ٥٣، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٧٨، وخزانة الأدب ٤/ ٣٩.

(٣) الكتاب لسيبويه ١/ ٥٨.

(٤) سورة ص من الآية ٣.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٧.

ويقول الفراء ومن العرب من يضيف (لات) فيخفض، أنشدوني:..... ولات ساعةِ مندم، ولا أحفظ صدره، والكلام أن ينصب بها لأنها في معنىٰ (ليس)" انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٧.

(٦) سورة ص من الآية ٣.

(٧) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٠.

ولا يجاوز بها الحين، ولا تتمكن في الكلام كتمكن (ليس)، كما أن (لدن) لا ينصب بها إلا مع (غدوة)[١]. فهذه من المتلازمات في اللغة العربية.

وكما قلنا إن المشبه يقل درجة عن المشبه به، فـ (لات) تعمل عمل (ليس) لشبهها في المعنىٰ، إلا أنها لا تأخذ كل خواصها، فيقال في (ليس): (ليسوا) و(ليست) و(عبد الله ليس ذاهبا)، و(لات) لا يكون فيها ذلك[٢].

رابعا -(إن) النافية، وهي تعمل أيضا عمل (ليس)، فلها اسم مرفوع، وخبر مرفوع، وعملها غير متفق عليه[٣]، وصححه ابن مالك فقد سُمع نثرا ونظما، فمن النثر قولهم: (إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية)[٤]

وكقول الشاعر:

إِنْ الْمَـــرءُ مَيْتـــا بِانْقِضَـــاءِ حَيَاتِـــهِ وَلَكِـــنْ بِـــأَنْ يُبْغَـــىٰ عَلَيْـــهِ فَيُخْـــذَلا[٥]

---

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ٥٨.

(٢) تأويل مشكل القرآن ١/ ٢٨٢.

(٣) همع الهوامع ١/ ٤٥٣.

(٤) شرح الأشموني ١/ ٢٦٨، وهمع الهوامع ١/ ٤٥٣.

و(إنْ) حرف نفي، و(أحدٌ) اسمها مرفوع، و(خيرا) خبرها مرفوع.

(٥) البيت بلا نسبة، وهو من الطويل، ومعناه: ليس المرء ميتا بانقضاء حياته، ولكن يكون ميتا عندما يموت ظلما، والشاهد فيه قوله: (إن المرءُ ميتا) حيث أعمل (إن) عمل (ليس) فرفع بها المبتدأ ونصب الخبر.

انظر: الجنىٰ الداني ١/ ٢١٠، وتوضيح المقاصد ١/ ٥١٣، وشرح الأشموني ١/ ٢٦٨، وخزانة الأدب ٤/ ١٦٨

المطلب الثاني: الحروف المشبهة بالفعل في اللفظ والمعنى

(إنّ) وأخواتها

(إنَّ) وأخواتها (أن)، و(كأنّ)، (وليت) و(لعل) حروف شابهت الأفعال فعملت عملها، وتسمىٰ الحروف المشبهة بالفعل، وهي فرع في العمل، فتنصب الاسم وترفع الخبر، قال المبرد: " اعلم أن (إنّ) مكسورة مشبهة بالفعل بلفظها فعملها عمل الفعل المتعدي إلىٰ مفعول"(١)، ولولا شبه الفعل لكان حقها أن تَجر؛ لأنه الأصل. وقد جروا بـ (لعلَّ) في لغة عقيل علىٰ الأصل.(٢)

ووجه المشابهة بينهما، والتي استحق الحرف بسببها أن يعمل عمل الفعل: أنها تشبه الفعل لفظًا ومعنىٰ، ووجه الشبه بينهما من خمسة أوجه:

الأول: أنها علىٰ وزن الفعل، فتشبه الفعل لفظا من حيث كونها علىٰ ثلاثة أحرف فصاعدا.

الثاني: أنها كلها مبنية علىٰ الفتح كالفعل الماضي.

الثالث: أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم.

الرابع: أنها تدخلها نون الوقاية نحو (إنَّني)، و(كأنَّني) كما تدخل علىٰ الفعل نحو: (أعطاني)، و(أكرمني) وما أشبه ذلك(٣).

الخامس: أن فيها معنىٰ الفعل؛ فمعنىٰ (إنَّ)، و(أنَّ): حققت، ومعنىٰ (كأنَ): شبهت، ومعنىٰ (لكن): استدركت، ومعنىٰ (ليت): تمنيت، ومعنىٰ (لعل): ترجيت. فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل، والفعل يكون له

---

(١) المقتضب ٢/ ٣٤٠.

(٢) الجنىٰ الداني ١/ ٢٦.

(٣) انظر: اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٥٤٣.

مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب؛ ليكون المرفوع مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول.

وإذا علمنا أن هذه الأحرف عملت لشبه الفعل، فكان القياس أن يكون المرفوع أولا ثم المنصوب، فلم قدِّم المنصوب؟

علل الرضي لذلك؛ بأنه قدمه قصدًا للفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أول الأمر، أو تنبيها بجعل عملها فرعيا علىٰ كونها فروعا للأفعال[1]، ولا يسوىٰ بين الفرع والأصل، وهي بخلاف (كان)، فهي فعل، وهذه الأحرف تُخالف الفعلَ، وتنحط عنه رتبةً. وهذا من جمال ودقة مفردات اللغة العربية.

أي: إن هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظًا ومعنىٰ، حملت عليه في العمل، فكانت فرعًا عليه في العمل، وتقديم االمنصوب علىٰ المرفوع فرع؛ فألزموا الفرع الفرع[2].

والكوفيون يرون أن الخبر باقٍ علىٰ رفعه، ولم يعمل فيه (إنَّ) وأخواتها، وإنما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها؛ لأنها فرع علىٰ الفعل في العمل، فلا تعمل عمله؛ لأن الفرع -أبدًا- أضعف من الأصل، فينبغي ألا تعمل في الخبر.[3]

وكلمات الكوفيين مردود عليها؛ لأن الخبر والمبتدأ يترافعان، كل واحد يرفع الآخر، ولا شك أن الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف علىٰ المبتدأ ونصبه[4]. وأما

---

(١) شرح الرضي ٤/ ٣٣١.

(٢) أسرار العربية ١/ ١٢٣.

(٣) أسرار العربية ١/ ١٢٣.

(٤) انظر: الإنصاف ١٤٤-١٤٥.

كونه فرعا علىٰ الفعل في العمل، لا يوجب ألا يعمل عمله، فاسم الفاعل يعمل عمل الفعل وهو فرع عليه.

وإذا خففت (إنْ) هل تعمل أو لا؟ للنحاة قولان في ذلك، وسبب الخلاف مبني علىٰ أنها عملت لأنها أشبهت الفعل، فلما خففت زال الشبه فزال العمل، وأما من أعملها فحجته أنها لما حذف منها وخففت صارت كالفعل الذي حذف منه وعمل أيضا، فالمشابهه بينها وبين الفعل ما زالت قائمة، وهي علة العمل.

والحق أن المشابهة باقية بينهما مع التخفيف، وعند عملها يلزمها اللام في الخبر، نحو: (إنْ زيدا لمنطلق)؛ جعلوها عوضًا؛ ولئلا تلتبس بالنفي(١).

وتلحقهما (ما) الكافة، فتهمل(٢)، يقول ابن السراج: "وتدخل علىٰ (إنّ) كافة للعمل فتبنىٰ معها؛ ويبطل شبهها بالفعل، فتقول: (إنما زيد منطلق)، فـ(إنما): ههنا بمنزلة فعل ملغىٰ، مثل: (أشهد لزيد خير منك)(٣).

ومن الأحكام المترتبة على هذه المشابهة أنه لا يجوز أن يتقدم خبرها ولا اسمها عليها، ولا يجوز أيضًا أن تفصل بينهما وبين اسمها بخبرها إلا أن يكون ظرفًا أو جار ومجرور، فلا يجوز: (إنَّ منطلق زيدًا) تريد: (إنَّ زيدًا منطلقٌ)، ويجوز: (إنَّ في الدار زيدًا) و(إنّ خلفك عمرًا)، لأنهم اتسعوا في الظروف(٤).وبهذا تنقص عما شُبهت به

---

(١) انظر: الأصول في النحو ١/ ٢٢٩.

(٢) انظر: المفصل ١/ ٣٨٩.

(٣) انظر الأصول في النحو ١/ ٢٣٣.

(٤) انظر الأصول في النحو ١/ ٢٣١.

ونخلص من ذلك كما رأينا أنه شابه لما شابهت الحروف الأفعال عملت عملها، فشابه الفرع الأصل، واكتسب العمل لذلك الشبه بينهما، وكما ذكرت في غير موضع أن المشبه يقل درجة عن المشبه به. فإن هذه الحروف فيها أحكاما ليست كالموجودة في الفعل، فرأينا أن المفعول يجوز تقدمه علىٰ الفعل، ولكن اسم (إنَّ) وأخواتها لا يتقدم عليها. لأن الفرع لا يأخذ جميع خواص الأصل.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن (كان) وأخواتها عملها عكس (إنّ)، فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيهًا بالفاعل ونصبوا بها الخبر؛ تشبيهًا بالمفعول فقالوا: (كان عبدُ الله أخاك)، كما قالوا: (ضرب عبدُ الله أخاك)[1] لأنها فعل، أما (إنَّ) وأخواتها فهي حروف لذلك تنحط درجة عن الفعل.

ومن العوامل أيضا الداخلة على الجملة الاسمية (ظنّ) وأخواتها، فإذا دخلت علىٰ مبتدأ وخبر نصبتهما، مفعولين وكان الأصل ألا تؤثر فيهما لأن العوامل الداخلة علىٰ الجملة لا تؤثر فيها إلا أنهم شبهوها بـ(أعطيت) فنصبت الاسمين هذا مذهب الجمهور[2]

(١) الأصول في النحو ١/ ٨٢.

(٢) همع الهوامع ١/ ٥٤٧.

المبحث الثالث: مشابهة الحروف للحروف

المطلب الأول: (لا) النافية للجنس

ذكرنا في المبحث السابق الحروف التي شابهت الأفعال فعملت عملها، وهي من باب مشابهة الفرع للأصل، وهذا المبحث لبيان الحروف التي شابهت الحروف في العمل، وهو من باب تشابه الفروع بالفروع.

أولا-(لا) النافية للجنس:

تعمل (لا) النافية للجنس عمل (إنّ)، للمشابهة بينهما، فتنصب الاسم وترفع الخبر.(١)

ووجه مشابهتها لـ (إنّ)، أنها نقيضتها في المعنىٰ، وهذا دليل علىٰ أنهم يشبهون الشيء بالشيء وإن كان نقيضه، وهي تدخل علىٰ الأسماء، كدخول (إنّ) عليها، فوجب أن تنصب الأسماء، كما تنصب (إنّ) (٢).

وقيل: تعمل لأنها أشبهت (إنَّ) في التوكيد. فإن (لا) لتوكيد النفي و(إنَّ) لتوكيد الإثبات(٣). إذن فالمشابهة بينهما مشابة في المعنىٰ فقط وليس في اللفظ.

وشروط إعمالها: أن تكون نافية، وأن يكون المنفي الجنس، وأن يكون نفيه نصا، وأن لا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة متصلا بها، وأن يكون خبرها أيضا نكرة، نحو: (لا غلام سفر حاضر)(٤).

---

(١) سماها الفراء بـ(لا) التبرئة، انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٢٠.

(٢) علل النحو ١/ ٤٠٦.

(٣) الجنىٰ الداني ١/ ٢٩١.

(٤) أوضح المسالك ٢/ ٣.

واسمها مبني إن كان مفردا، قال تعالىٰ: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (١). وذكروا في علة بنائه؛ أن (لا) مشبهة بالحروف في العمل، وهذا الحروف مشبهة بالفعل، **فصارت فرعا للفرع** فضعفت، فجعل البناء فيها دليلا علىٰ ضعفها(٢)، بمبدأ أن الشبيه يقل درجة عن ما شُبه به.

والحجة في بناء اسمها المفرد؛ أنه ركب معها كتركيب (خمسة عشر). نحو: (لا رجلَ في الدار) و(لا غلامَ في الدار)(٣).

وإن كان اسمها مضافا أو شبيها بالمضاف نصب، نحو: (لا طالب علم محروم)، ولم يُبنَ، لئلا يلزم تركيب أكثر من شيئين(٤).

ومن الأحكام المترتبة على هذه المشابهة أنه لا يجوز الفصل بين (لا) وبين اسمها، فإن فصل بينها وبين اسمها بَطَل عملها، فلا يجوز (لا لك غلام) و(لا عندك جارية)؛ لأنهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة (خمسة عشر)، فقُبح أن يفعلوا بينهما ما لا يجوز أن يفصلوا بين (خمسة عشر) بشيء من الكلام؛ لأنها مشبهة بها(٥).

ويجوز حذف خبرها، فيقال: (لا بأس) أي: لا بأس في هذه الدعوىٰ. واسمها مبني في محل نصب، لذلك يجوز في المعطوف علىٰ اسمها بالنصب علىٰ موضع اسم (لا)، ويجوز في المعطوف الرفع بالعطف علىٰ موضع (لا) مع اسمها(٦).

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢.

(٢) علل النحو ١/ ٤٠٦.

(٣) اللمع في العربية لابن جني ١/ ٤٤.

(٤) الجنىٰ الداني ١/ ٢٩١.

(٥) الأصول في النحو ١/ ٢٣٥.

(٦) اللمحة في شرح الملحة ١/ ٤٦٩.

المطلب الثاني: الحروف الناصبة للفعل المضارع

الحروف الناصبة للفعل المضارع بنفسها هي: (أنْ) و (لَنْ) و (كَيْ) و (إِذَنْ). ومنها: ما ينصب الفعل بعدها بإضمار (أن) وهي: (حتَّىٰ) و (الفاء) و (الواو) و (اللام) و(أو).

وأصل هذه الحروف: (أَنْ)؛ لأنّها تنصِب ظاهرة ومقدّرة، ويتّسع فيها ما لا يتّسع في غيرها(١)

والعلة في عمل (أنْ) المصدرية النصب؛ أنها أشبهت (أنَّ) الناسخة من أربعة أوجه:

أحدها: أن لفظها قريب من لفظها، وإذا خففت صارت مثلها في اللفظ.

الثاني: أنها وما عملت فيه مصدر، مثل (أنَّ) الثقيلة.

والثالث: أن لها ولما عملت فيه موضعا من الإعراب كالثقيلة.

والرابع: أن كل واحدة منهما تدخل علىٰ جملة.(٢)

وهذه من باب مشابهة الفروع للفروع، وأما باقي الأدوات الناصبة للفعل المضارع فإنها عملت النصبت؛ لأنها أشبهت (أنْ)، والشبه بينها وبين أخواتها، أن كل واحد من أخواتها تنقل الفعل نقلين فـ (لن) تنقُل الفعل إلىٰ الاستقبال بعد أنْ كان حالاً، وإلىٰ النّفي بعد أنْ كان موجِبًا. و (إِذن) تنقل الفعل إلىٰ الجواب والجزاء بعد أنْ لم يكن كذلك، وإلىٰ الاستقبال أيضًا.و (كي) تنقله إلىٰ العلّة مع الاستقبال أيضًا؛ ولذلك عملت(٣).

---

(١) اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٨١٨.

(٢) االلباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٠.

(٣) اللمحة في رح الملحة ٢/ ٨١٩.

ومن الأحكام المترتبة على هذه المشابهة: إنهم اشترطوا في النصب بـ (إذن) أن تدخل علىٰ فعل الحال؛ نحو قولك: (إذن أظنك كاذبًا)، إذا أردت أنك في حال ظن؛ وذلك لأن (إذن) إنما عملت؛ لأنها أشبهت (أنّ)، و(أنّ) لا تدخل علىٰ فعل الحال، ولا يكون بعدها إلا المستقبل، فإذا زال الشبه، بطل العمل(١). وهذا دليل علىٰ اتساق اللغة العربية، وترابط عناصرها وأفكارها.

(١) أسرار العربية ١/ ٢٣٤.

المطلب الثالث: الحروف الجازمة للفعل المضارع

ذكر النحاس أن الأخفش بن سعيد قال في علة الجزم بـ (لم)؛ أنها أشبهت (لا) النافية، في (لا رجلَ في الدار)، فحذفت الحركة من الفعل المضارع كما حذفت التنوين من الأسماء، وذكر آخرون أنها أشبهت (إن) الشرطية، ووجه الشبه أنها تردّ المستقبل إلىٰ الماضي، كما ترد (إن)(١)

ويقول ابن الوراق: "وأما لم اختير الجزم بها: فلأنها ضارعت حروف الجزاء من أجل أن الفعل المضارع يقع بعدها بمعنىٰ الماضي، كما يقع الماضي بعد حروف الجزاء بمعنىٰ الاستقبال، فلما تشابها من هذا الوجه جعل عملهما الجزم"(٢).

وأما (لا) في النهي: فإنما اختصت بالجزم، لأن النهي نقيض الأمر، والأمر مبني علىٰ السكون، إذ لم يكن في أوله اللام، فجعل النهي نظيرا له في اللفظ، فلهذا خص بالجزم. وأما (لام الأمر): فجعلت لازمة للجزم، لاشتراك الأمر باللام وغير اللام في المعنىٰ، وخصت (اللام) بذلك، لأنها تدخل علىٰ الغائب، فشابهت لام التعريف، لأنها لا تستعمل للعهد ولمن هو غائب، فأدخلت اللام من بين سائر الحروف لهذا المعنىٰ (٣)

وحروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، ولا يكون الجزم إلا في الأفعال المشابهة للأسماء، والعلة في ذلك كما ذكر سيبويه والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيبٌ، وليس للفعل في الجر نصيبٌ، **ومن الأحكام التي ترتبت على هذه المشابهة:**

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٧.

(٢) علل النحو ١/ ١٩٨.

(٣) علل النحو ١/ ١٩٨.

- أنهم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار[١].

- أنه لا يجوز الفصل بين الحروف الجازمة وبين الفعل، فلا يجوز: (لا زيد يأتك)، كما لا يجوز أن تفصل بين حرف الجر وبين المجرور بالأفعال، لأن الجزم نظير الجر، ولا تجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشوٍ، كما لا تجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشوٍ، إلا في شعر[٢].

ونخلص من ذلك أن الحروف التي تعمل للمشابهة لها نوعان:

الأول-من قبيل مشابهة الفرع لأصل، وهي الحروف المشبهة بالفعل. وهي: الحروف المشبهات بـ(ليس)، و(إنّ) وأخواتها.

الثاني-من قبيل مشابهة الفرع للفرع، وهي (لا) النافية للجنس، والحروف الناصبة والجازمة للفعل المضارع.

(١) الكتاب لسيبويه ٣/ ٩. والمقتضب ٢/ ١٢٣، وعلل النحو ١/ ٢٩٩.

(٢) الكتاب لسيبويه ٢/ ١١١.

الفصل الثالث: التشابه في الأفعال

المبحث الأول–مشابهة الفعل للاسم

علة إعراب الفعل المضارع

الأصل في الأفعال البناء، أما الفعل المضارع فإنه معرب، وعلة بنائه؛ لأنه أشبه الاسم من وجوه أوجبت له الإعراب(١)، والمعلوم أن الفعل أصله البناء، فجاء الأمر والماضي علىٰ وفق الأصل، أما المضارع فإنه اكتسب الإعراب؛ لشبهه بالاسم، قال المبرد: " وإنما أعربت هذه الأفعال بعد أن كان حدها علىٰ ما وصفت لك لمضارعتها الأسماء ومعنىٰ المضارعة أنها تقع في مواقعها وتؤدي معانيها " (٢).

وأوجه المشابهة بين الفعل المضارع والاسم من أوجه:

١- جريانه علىٰ حركات اسم الفاعل وسكناته(٣) فـ (ضارِب) علىٰ وزن (يضرب) وسمي بالمضارع، من المضارعة؛ لأنه شابه الاسم. وهو أقوىٰ أوجه المشابهة، **وهي: مشابهة لفظية. والعلاقة بينهما علاقة تقارض، فالفعل المضارع اكتسب الإعراب من اسم الفاعل، واسم الفاعل اكتسب العمل من الفعل المضارع.**

٢- المشابهة في الإبهام والتخصيص، بمعنىٰ أن الفعل يكون شائعا فيتخصص، وكذلك الاسم يكون شائعا فيتخصص، فإذا قلت (يقوم) فيصلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين، أو (سوف)، اختص بالاستقبال، كما أنك تقول: (رجل) فيصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه، فلما

---

(١) اللباب ٢/ ٢٠، وشرح الكافية للرضىٰ ٤/ ٣٣١.

(٢) المقتضب ٤/ ٨١.

(٣) توضيح المقاصد ١/ ٣٠٢.

اختص هذا الفعل بعد شياعه، كما أن الاسم اختص بعد شياعه؛ فقد شابهه من هذا الوجه(١).

٣- أن كلا منهما يعرض له معانٍ تتعاقب علىٰ صيغة واحدة، نحو: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، إذا أريد به النهي عن كلاهما جزم (تشرب)، وإذا أريد به النهي عن الأول فقط رفع (تشرب) علىٰ الاستئناف.

- وقيل الفعل المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة، كالعين تطلق علىٰ العين الباصرة، وعلىٰ عين الماء، وعلىٰ غير ذلك(٢). وهو وجه بعيد.

وهذه المشابهة يترتب عليها أحكام، ومنها:

صحة دخول اللام علىٰ الفعل المضارع في: (إنَّ زيدا ليقوم)، وعلة ذلك أن الفعل المضارع لما أشبه الاسم، وكانت اللام تدخل علىٰ الاسم في خبر (إنَّ)، نحو: (إنَّ زيدا لقائم)، فحسن دخولها علىٰ المضارع، وقبح دخولها علىٰ الماضي، نحو: (إن زيدا لقام). وإنما قبح دخول اللام علىٰ الماضي، لأن هذه اللام أصل دخولها علىٰ المبتدأ، ونقلت عن موضعها لدخول (إنَّ) عليها، وحق خبر المبتدأ أن يكون هو المبتدأ في المعنىٰ، فلما كان الفعل المضارع مشبها للاسم حسن دخول اللام عليه، ولما بعد الماضي من شبه الاسم، قبح دخولها عليه(٣).

والسؤال هنا لَمَّا كان الفعلُ المضارعُ معربا لشبه الاسم، فلم بُني عند اتصاله بنون النسوة، ونون التوكيد؟

---

(١) أسرار العربية ١/ ٤٩.

(٢) أسرار العربية ١/ ٤٩.

(٣) علل النحو ١/ ١٤٤.

إن الفعل المضارع يبنىٰ علىٰ السكون إذا اتصل بنون النسوة؛ لشبهه بالفعل الماضي الذي يتصل بها، فرجع إلىٰ أصل البناء، وأما علة بناءه مع نون التوكيد علىٰ الفتح؛ لتركيبه معها، والدليل علىٰ أنها مركبة معه أن المضارع المرفوع بالنون إذا أكد بالنون لم يُبن؛ لأن العرب لا تركب ثلاثة أشياء(١). إذن الأصل في الأفعال البناء، وبني الفعل المضارع لمشابهته الاسم، فأخذ حكم الإعراب لما شابه المعرب.

الأفعال الخمسة عند الرفع:

إذا ثنيت الفاعل في الفعل المضارع ألحقته ألفا ونونا في الرفع، فالألف علامة الإضمار والتثنية، والنون علامة الرفع، وهذه النون مكسورة كحالها في الاسم، وعند الجمع تلحقه واو ونون في الرفع، والواو علامة الإضمار، والنون علامة الرفع، وهذه النون مفتوحة كحالها في الاسم، وكذلك في نو: (تضرين) مفتوحة؛ لأنها بمنزلة الأسماء المجموعة(٢).

ويجدر الإشارة هنا إلىٰ أن كسر النون الثقيلة بعد ألف التثنية مع أن أصلها الفتح للخفة للمشابهة؛ أي لأجل المشابهة بنون التثنية في وقوعها بعد الألف، وهذه العلة موجودة في الألف الفاصلة فيعلم أن حكمها حكم ألف التثنية؛ إذ الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في الحكم(٣)

ونخلص من ذلك أن الفعل المضارع مشبه بالاسم، فهو من قبيل مشابهة الفرع للأصل، أما الفعل الماضي فقد بني علىٰ حركة، فما العلة في

(١) توضيح المقاصد ١/ ٣٠٦.

(٢) المقتضب ٤/ ٨٢.

(٣) علل النحو ١/ ١٤٧.

ذلك؟ **يبنى الفعل الماضي على الفتح وليس السكون لمشابهة المضارع، ووجه المشابهة بينهما ما يلي:**

الفعل الماضي مبني، والأصل في البناء السكون، ولكن العلة في بناء الفعل الماضي علىٰ الحركة دون السكون أنه أشبه الفعل المضارع والاسم، في **توارد المعاني عليه**، فبُني علىٰ حركة، لذلك قال المبرد: " إذا قلت: (ضَرَبَ) وما أشبهها، فقد تصف بها الأسماء كما تصف بالمضارعة، نحو قولك: (مررت برجل ضربنا)، تقع موقع المضارعة في الجزاء نحو قولك: (من أتاني أتيته)، و(إن أعطيتني أكرمتك)، فقد وقع في موقع (من يأتيني آته) و(إن تعطني أكرمك)، فلما ضارعت المضارعة بنيت علىٰ الحركة، وجعلت لها مزية علىٰ ما لم يقع هذا الموقع، ألا ترىٰ أن كل ما كان معناه (افعل) لم يوصف به، ولم يقع في موقع المضارعة، فلما لم يجاوز لم يزد علىٰ السكون"(١)

ويقول المرادي: " وإنما بُني علىٰ حركة لشبهه بالمعرف، أعني المضارع في وقوعه صفة، وصلة، وشرطا، وحالا، ونحو ذلك، فكان له بذلك مزية علىٰ الأمر، وإنما خص بالفتحة طلبا للخفة وسكن آخره عند اتصال الضمير المرفوع كراهة لتوالي أربع حركات في شيئين هما كشيء واحد(٢).

(١) المقتضب ٤/ ٨٢.

(٢) توضيح المقاصد ١/ ٣٠٥.

المبحث الثاني: مشابهة الفعل للحرف

أولا-الأفعال الجامدة

الأفعال الجامدة لما أشبهت الحرف في الجمود لزمت طريقة واحدة، والأفعال الجامدة هي التي لا تتصرف، مأخوذ من الجمود، ومنها (ليس)، و(عسىٰ)، و(نِعْم)، و(بئس) و(حبذا)، وفعل التعجب وغيرها.

يقول الأنباري في علة عدم تصرف (عسىٰ): "فإن قيلَ فلم لا يتصرَّف (عسىٰ)؟ قيل: لأنه أشبه الحرف، لأنه لما كان فيه معنىٰ الطمع أشبه (لعل)، و(لعل) حرف لا يتصرف، فكذلك ما أشبهه"(١).

وقال ابن الوراق في السبب في منع (ليس) من التصرف؛ أنها لما دخلها أنه لما دخلها معنىٰ النفي، ضارعت (ما) التي للنفي، حتىٰ أن بعض العرب يجري (ليس) مجرىٰ (ما)، فلما دخلها شبه الحروف -والحروف لا تتصرف -لم تتصرف هي أيضا، وألزمت وجها واحدا. (٢)

ثانيا-زيادة (كان)

من الأفعال التي شابهت الحروف (كان) الزائدة، وإنما ساغ أن تزاد (كان) لأنها أشبهت الحروف في أن معناها في غيرها(٣). ولا تعمل، فقد وردت في قول الشاعر:

فكيف إذا رأيت ديار قوم ... وجيران لهم كانوا كرام(٤)

ولو أعمل (كان) لنصب (كراما)، والمشهور زيادتها بلفظ الماضي بين جزأي جملة، ويكثر زيادتها بين (ما) التعجبية وفعلها، نحو: (ما كان أحسن زيدا). (٥)

---

(١) أسرار العربية ١/ ١٠٨.

(٢) علل النحو ١/ ٢٤٦.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٧٢.

(٤) البيت للفرزدق من الوافر، والشاهد قوله: (كانوا كرام) حيث جاءت (كان) زائدة للتوكيد، ولم تعمل النصب في (كرام).
ينظر: الكتاب ٢/ ١٥٣، والمقتضب ٤/ ١١٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٧٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤١٢.

(٥) شرح الكافية الشافية ١/ ٤١١.

المبحث الثالث: التقارض بين فعل التعجب والتفضيل

(أفعل) التفضيل اسم ممنوع من الصرف، وهي من الأسماء العاملة عمل الفعل، نحو: (أفضل) و(أعلم) و(أكثر)، و(أفعل) التعجب فعلٌ، وكلاهما يتشابهان في الوزن والجمود. ولقد ترتبت علىٰ هذه المشابهة أحكام، واكتسب كل واحد من الآخر حكما من أحكامه.

أولا-اكتسب (أفعل التفضيل) حكم أفعل التعجب في أنه لا يرفع الظاهر، فلا يرفع إلا ضميرا، نحو: (زيد أفضل من عمرو) فيكون في (أفضل) ضمير مستتر عائد علىٰ (زيد).

وجمهور العرب علىٰ أنه لا يرفع الظاهر، إلا إذا حل محل الفعل، وسبقه نفي، وكان مرفوعا أجنبيا نحو: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد"، فإنه يجوز أن يقال: "ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد"؛ وهي معروفة في كتب النحاة بمسألة الكحل، وهناك لغة عن العرب ترفع الظاهر مطلقا وهي قليلة.

ثانيا- اكتسب (أفعل) التعجب حكم (أفعل) التفضيل في جواز تصغيره، كما تصغر الأسماء، فلذلك صح أن يقال: (ما أميلحه)، و (ما أحيسنه) (١)، ونحو قول الشاعر:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هؤُلَيَّائِكنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ (٢)

---

(١) المنصف لابن جني ١/ ٣١.

(٢) البيت من البسيط، وخو مختلف في نسبه، والشاهد في قوله: (أميلح) حيث استشهد به النحاة عالىٰ جواز التصغير أنه أشبه أفعل الفضيل من حيث اللفظ والمعنىٰ، والكوفيون يستشهدون بهذا البيت علىٰ اسميته.

انظر: الإنصاف ١/ ١٠٤، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٥٠٦، وخزانة الأدب ١/ ٩٣.

فأشبه بذلك الأسماء، فدخله بعض أحكامها، وحمل الشيء علىٰ الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله، ألا ترىٰ أن اسم الفاعل محمول علىٰ الفعل في العمل، ولم يخرج بذلك عن كونه اسما، وكذلك الفعل المضارع محمول علىٰ الاسم في الإعراب، ولم يخرج بذلك عن كونه فعلا؛ فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيها بالاسم لا يخرجه عن كونه فعلا[1]. والعلاقة بينهما علاقة تقارض كما سماها ابن هشام، حيث كل واحد من خصائص الآخر.

والحمد لله رب العالمين

(١) الإنصاف ١/ ١١٥.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف المرسلين، سيدنا محمد النبي الأمي الأمين، وعلىٰ آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين، ويعد:

فبعد الدراسة والبحث في موضوع:(اكتساب الأحكام بالتشابه-دراسة نحوية) تبين لي:

-أنه إذا تشابهت الكلمات بعضها من بعض في وجه من الوجوه، استحقت بهذا الشبه الخروج عن نظائرها، واكتساب حكم ما أشبهتها.

-تشبيه الشيء بالشيء لا يعني أنهم تماثلا في جميع الأوجه، ولكن يشبهه من وجه، ويفارقه في آخر، وليس يلزم أن يشبهه من كل وجه. فالمشبه لا يأخذ جميع خواص المشبه به.

- التشابه الذي استحق الشبيه أخذ بعض خصائص ما أشبهه له عدة صور: فهناك تشابه في اللفظ، وهناك تشابه في المعنىٰ، وهناك تشابه في اللفظ والمعنىٰ معا، وقد رأينا أيضا أنهم يشبهون الشيء بنقيضه كما يشبهونه بمثيله، وهناك صور أخرىٰ للشبه كالشبه الافتقاري، والاستعمالي، وغير ذلك.

- المشبه بالشيء لا يقوىٰ قوته، فالأصل المشبه به أقوىٰ من الفرع المشبه.

- الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في الحكم.

- الشبيه إذا دخل عليه ما يخرجه عن شبهه ردّ إلىٰ أصل.

- المشبه بالشيء لا يخرج عن جنسه، وليس هو ذلك الشيء بعينه، فقد شبه الاسم بالحرف فبني ولم يخرجه عن كونه اسما، واسم الفاعل محمول

علىٰ الفعل في العمل ولم يخرج بذلك عن كونه اسما، وكذلك الفعل المضارع محمول علىٰ الاسم في الإعراب ولم يخرج عن كونه اسما.

-العلاقة بين المتشابهين لها نوعان، فهناك علاقة تطفل يأخذ فيه الفرع حكم الأصل الذي يشبهه، كالأسماء المبنية لما أشبهت الحرف بنيت، وهناك علاقة تقارض، حيث يأخذ كلا الطرفين بعضهما من بعض، كالعلاقة بين الفعل المضارع واسم الفاعل، حيث اكتسب الفعل المضارع الإعراب من اسم الفاعل، واكتسب اسم الفاعل العمل من الفعل.

- الفروع تحمل علىٰ الأصول كذلك الفروع تحمل علىٰ الفروع أيضا.

هذا وبالله التوفيق

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

ثبت المصادر والمراجع

١. **أسرار العربية**: لأبي البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢. **الأصول في النحو**: لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ-١٩٩٨م.

٣. **إعراب القرآن: للنحاس**، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ.

٤. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين**: البصريين والكوفيين، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٥. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: لابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٦. **تأويل مشكل القرآن**: لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧. **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، للمُرادي، تحقيق: أ.د/ عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٨. **الجنى الداني في حروف المعاني**، للمرادي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، أ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

٩. **حروف المعاني والصفات**، لأبي القاسم الزجاجي (المتوفى: ٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة-بيروت-الطبعة الأولى ١٩٨٤هـ.

١٠. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٩٩٧م.

١١. **الخصائص**: لابن جني، الهيئة العامة المصرية للكتاب، الطبعة الرابعة.

١٢. **زهر الأكم في الأمثال والحكم**، نور الدين اليوسي، (المتوفى ١١٠٢ هـ)، تحقيق د/ محمد حجي، د/ محمد الأخضر، دار الثقافة المغرب، الطبعة الأولى ١٩٨١هـ.

١٣. **سر صناعة الإعراب**: لابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولي ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٤. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث-القاهرة ١٩٨٠هـ.

١٥. **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٦. **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن عمر، بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م

١٧. **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، لشمس الدين الجوجري، الطبعة الأولى: ٢٠٠٤هـ.

١٨. **شرح الكافية الشافية**: لابن مالك، تحقيق: د/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٩. **الصحاح**، للفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٨٧هـ.

٢٠. **علل النحو.** لابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم، مكتبة الرشد-الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ-١٩٩٠م.

٢١. **الكتاب:** لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢٢. **لسان العرب**، لابن منظور الإفريقي، دار صادر-بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ

٢٣. **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر. دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٥هـ.

٢٤. **اللمحة في شرح الملحة:** لابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم الصاعدي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٢٥. **اللمع في العربية**، لابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية-الكويت.

٢٦. **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لابن جني، وزارة الأوقاف، طبعة ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٢٧. **المخصص**، لابن سيده، (المتوفىٰ: ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧ه، ١٩٩٦م.

٢٨. **معاني القرآن: للفراء**، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولىٰ.

٢٩. **معاني القرآن وإعرابه:** للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨م.

٣٠. **معجم الفروق اللغوية**، لأبي هلال العسكري، (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٣١. **معجم مقاييس اللغة**، للرازي، (المتوفي: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٣٢. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د/ مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، دار الفكر، الطبعة السادسة ١٩٨٥.

٣٣. **مفتاح العلوم**، للسكاكي، (المتوفي: ٦٢٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٣٤. **المفصل في صنعة الإعراب**: للزمخشري، تحقيق: د/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال-بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

٣٥. **المقتضب**: **للمبرد**، تحقيق: د/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٣٦. **المنصف**، **لابن جني**، دار إحياء التراث، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م.

٣٧. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية- مصر.